

الفوائد الحسان في مصطلح الحديث

للشيخ محمد بن عبد العالي الجعفري البوتيجي

من علماء القرن الحادي عشر

دراسة وتحقيقاً

كتبه

د. فيصل بن سيد محمد بن حميد القلاف

الأستاذ المساعد بقسم التفسير والحديث

بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله الموصوف بكلِّ كمالٍ، والمُنزّه عن الشريك والمثال، أشهد أن لا إله إلا هو، شهادةً أوجبها تفرُّده بالعظمة والجمال؛ فخضعت له القلوب بالتسليم والإجلال، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، المبعوث بالصدق والعدل في الأقوال والأفعال؛ فصلَّى الله عليه بعدد حصي الجبال وحبّات الرمال، وعلى آله وصحبه، وسلّم تسليمًا دائمًا بلا زوال.

أمّا بعدُ، فإنَّ علم "مصطلح الحديث" هو المِقياس الدقيق لتمييز الصحيح الثابت عن النَّبِيِّ - صَلَّى الله عليه وسلّم - من الضَّعيف الَّذي لا يثبت، فُعني العلماء بتحقيقه وتحريره عنايةً فائقةً، وصنّفوا فيه مصنّفاتٍ كثيرةً، متنوّعةً في مقاصدها ومناهجها وأساليبها.

وقد طُبِعَ كثيرٌ منها واشتَهَرَ بين الباحثين وطلبة العلم، وعمَّ نفعه، وبقي منها مصنّفاتٌ مفيدةٌ طَوَّاهَا النَّسِيانُ، وعَفَا أثرها الإهمالُ؛ فلم تنل حَقَّها من النَّشر، ولم يطلّع عليها كثيرٌ من المختصِّين، فضلاً عن غيرهم من طلبة العلم والدَّارسين.

ومن هذه المصنّفات: رسالة لطيفةٌ ومقدِّمةٌ وجيزةٌ للشيخ محمّد بن عبد العالي الجعفريّ البُوتنجي، لم تُنشر من قبل؛ فرائتُ أن أدرسها وأحقِّقها؛ ليعمَّ نفعها، ويتجدّد ثواب مؤلِّفها، ولتسُدَّ موضعها بين المصنّفات في علوم الحديث، وتُكَمِّلَ تصوُّرنا لتأريخ هذا العلم الشريف.

فمن هنا كان هذا البحثُ، وعنوانه:

"الفوائد الحسان في مصطلح الحديث"

للشيخ محمّد بن عبد العالي الجعفريّ البُوتنجي

من علماء القرن الحادي عشر

دراسةً وتحقيقاً

□ أهمية الموضوع.

تتجلى أهمية دراسة هذه الرسالة وتحقيقها في أمور:

١. أنها رسالة نافعة في مصطلح الحديث لم يسبق نشرها أو خدمتها.
٢. أنها رسالة لعالم له منزلة في زمانه وأصحابه، وبصر بعلم "المصطلح" ومصنفاته.
٣. أنها قد تُعدّ - من وجه - من أوّل الشروح لمنظومة البيهقوني وأخصرها.
٤. أنها من المصنّفات النادرة المبتدأة في علم "المصطلح" في القرن الحادي عشر.
٥. كثرة مزاياها العلمية، ومناسبتها لتعليم المبتدئين وتذكير المتقدمين.

□ الإضافة العلمية.

هذا البحث أوّل تحقيق لنصّ رسالة "الفوائد الحسان"، وأوّل دراسة تخبر قيمتها العلمية، وتكشف عن فوائدها، وترسم صلاتها بالمصنّفات الأخرى في علم "المصطلح"، وتحدّد موقعها المناسب في دراسته.

وأيضاً، فقد لزم في دراستها جمع أوّل ترجمة لمؤلفها: الشيخ محمد بن عبد العالي الجعفري البؤنيجي، رحمه الله تعالى، ولم أجد من ذكره في شيء من كتب التراجم والتواريخ والأثبات على مدى ثلاثة قرون، بل أكثر.

□ خطة البحث.

جعلتُ هذا العمل في قسمين وخاتمة.

فالقسم الأوّل: الدراسة، وفيه أحد عشر مطلباً في التعريف بالمؤلف ورسالته.

والقسم الثاني: النصّ المحقّق، مع خدمته والتعليق عليه.

وذكرتُ في الخاتمة أهمّ النتائج وبعض التوصيات.

ثمّ ذيلتُ البحث بقائمة للمصادر، وكشاف للموضوعات.

□ منهج العمل.

١. اجتهدت في "قسم الدراسة" في التعريف بالمؤلف، مع شح ما وصلنا من أمره، وفي التعريف برسالته من خلال استقراء مسائلها ونقد ألفاظها بدقة.

٢. اعتمدت في تحقيق الرسالة على نسخة فريدة؛ فنسختها، وقابلتها، وأصلحت ما فيها من لحن أو خطأ، واستدركت ما فيها من سقط، ولم أثقل الحواشي بالتنبيه على الأغلاط الواضحة: التي زل فيها قلم الناسخ أو سبق إليها لسان المؤلف، وإنما ذكرت الأخطاء المحتملة: التي قد تكون من قصد المؤلف، وقد يظهر لغيري وجهها.

٣. علقت على بعض المواضع بما يحتاجه القارئ، وخرّجت الأحاديث تخريجاً مختصراً، ووثقت النقول، وعزوت المسائل النادرة إلى مصادرها، دون المسائل المشهورة: التي لا يكاد يخلو منها كتاب في علم "المصطلح".

٤. ميّزت أنواع علوم الحديث - تبعاً لصنيع الناسخ - بلون غامق وخط تحتها؛ ليسهل تبّعها وتنقل النظر بينها.

هذا، وأسأل الله - سبحانه - أن ينفع بهذا العمل المؤلف، والناسخ، والمحقق، ومن أعان على إنجازها، وطلبة الحديث، وكل من نظر فيه من المسلمين، والحمد لله رب العالمين.



القسم الأول: الدراسة

لَمَّا كَانَ هَذَا الْبَحْثُ أَوَّلَ نَشْرِ لِرِسَالَةِ "الفوائد الحسان"، بَلْ أَوَّلَ عَمَلٍ يَتَعَلَّقُ بِمُؤَلَّفِهَا: الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَالِي الْجَعْفَرِيِّ، وَجِبَ التَّقْدِيمُ بِدِرَاسَةٍ لِلرِّسَالَةِ دَقِيقَةٍ ضَافِيَةٍ، وَتَرْجَمَةٍ لِلْمُؤَلَّفِ مُحِيطَةٍ وَافِيَةٍ؛ لِيَكْمُلَ تَصَوُّرُ الْقَارِئِ، وَتَعْظُمَ فَائِدَةُ الدَّارِسِ، وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ الْمَطَالَبِ التَّالِيَةِ، وَبِاللَّهِ - سُبْحَانَهُ - التَّوْفِيقُ.

□ المطلب الأول: التعريف بالمؤلف.

لَمْ أَقِفْ عَلَى تَرْجَمَةٍ مُسْتَقَلَّةٍ لِلْمُؤَلَّفِ، إِلَّا عَلَى شَذَرَاتٍ مُتَفَرِّقَةٍ تَدُلُّ عَلَى اسْمِهِ وَنَسَبِهِ، وَعَلَى بَعْضِ صِفَاتِهِ وَأَحْوَالِهِ؛ فَلَعَلَّ هَذَا الْمَطْلَبُ أَوَّلُ مُحَاوَلَةٍ لِلتَّعْرِيفِ بِهِ.

فَهُوَ شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَالِي بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ سِرَاجِ الدِّينِ أَبِي حَفْصٍ عَمَرَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، الْقُرَشِيُّ الْجَعْفَرِيُّ نَسَبًا، الْأُسَيْوِيُّ الْبُوتَيْجِيُّ بِلَدًا، الْأَزْهَرِيُّ اشْتَغَالًا وَطَلَبًا، الْمَالِكِيُّ مَذْهَبًا، الْأَشْعَرِيُّ اعْتِقَادًا، الْقَادِرِيُّ طَرِيقَةً.^(١)

وَوَصَفَهُ النَّاسُ عَلَى طَرَةِ الْمَجْمُوعِ الْمُتَضَمِّنِ لِلرِّسَالَةِ بِالْعَلَّامَةِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى اشتهاره بِالْعِلْمِ وَنُبُوغِهِ فِيهِ، وَدَقَّةُ عِبَارَاتِهِ فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ وَجُودَةُ اخْتِيَارَاتِهِ تَشْهَدُ لَذَلِكَ.

وَقَالَ عَبْدُ الْقَادِرِ الْبَكْرِيُّ فِي "شرح البيهقونية": «وقد سألتني في شرحها المُفْرَدُ الْكَامِلُ، الْأَوْحَدُ الْفَاضِلُ، سُلَالَةُ الْأَفَاضِلِ، وَنُخْبَةُ الْعُلَمَاءِ الْأُمَاطِلِ، وَالْأَصَالَةُ وَالْعِرَاقَةُ، وَالْبَيْتُوتَةُ عَلَمًا وَدِينًا وَوَثَاقَةً، الْمُتَحَلِّي بِحُلَى أَنْوَاعِ الْكَمَالِ»، وَسَاقَ اسْمَهُ وَنَسَبَهُ، ثُمَّ دَعَا لَهُ بِقَوْلِهِ: «أَثَمَرَ اللَّهُ - تَعَالَى - أَشْجَارَ فَضْلِهِ، وَأَزْهَرَ أَغْصَانَ دَوْحَةِ فِرْعَوْنَ وَأَصْلَهُ، فَأَجَبْتُهُ؛ لِأَنَّهُ مَمَّنْ لَا يُرَدُّ، بَلْ مِنْ أَجْلِ الرَّاغِبِينَ الَّذِينَ عَلَيْهِمْ يُعْتَمَدُ»، وَهَذَا الْإِطْنَابُ فِي مَدْحِهِ وَتَعْظِيمِهِ يَدُلُّ عَلَى عُلُوِّ مَكَانَتِهِ فِي الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ.

١. الاسمُ بِهَذَا السِّيَاقِ مَرْكَبٌ مِنْ مَجْمُوعٍ مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي آخِرِ الرِّسَالَةِ، وَعَبْدُ الْقَادِرِ الْبَكْرِيُّ فِي "فتح القادر المُعِينِ الْمُغِيثِ" (ل: ٢/أ-ب)، وَالتُّورُ الْأَجْهَوِيُّ فِي إِجَازَتِهِ لِأَبِيهِ، وَهِيَ - بِنَصِّهَا - "اليواقيت الثمينة" لِمُحَمَّدِ بْنِ الْبَشِيرِ الْأَزْهَرِيِّ (ص: ٢٤٢)، وَإِسْمَاعِيلُ الْبَغْدَادِيُّ فِي تَرْجَمَةِ عَمِّهِ: عَبْدِ الْمُتَعَالِي فِي "هدية العارفين" (١/ ٣١٤).

وأبوه الشيخ عبد العالي هو جامع "الزّهرات الوردية من الفتاوى الأجهورية"، وهي فتاوى شيخه الثور الأجهوري (ت: ١٠٦٦).

ووصفه شيخه الأجهوري في إجازته بالشيخ الفاضل والتحرير الكامل،^(١) وابنه المؤلف في آخر الرسالة بقوله: «العلامة، الشيخ»، وعبد القادر البكري بقوله: «مولانا، مفيد الطالبين، ومفتي المسلمين، العلامة، الشيخ»، وناسخ كتابه "الزّهرات الوردية" بقوله: «الإمام، العالم، العلامة، الشيخ»،^(٢) وهذا يدل على مكانته في العلم والتدريس والفقهاء.

وذكر عمر بن رضا بن كحالة (ت: ١٤٠٨) أنه - أعني الأب - توفي سنة خمس وثلاثين وألف،^(٣) وليس كذلك، وإنما كتب له الأجهوري الإجازة في تلك السنة،^(٤) ثم أملى عليه بعد ذلك إجازة كتبها لبعض علماء المغرب سنة خمس وأربعين وألف؛^(٥) بل وجدته يترحم على شيخه في ثنايا كتابه؛^(٦) فيكون بقي بعد موته سنة ست وستين وألف.

ووصف الأجهوري جدّه عبد الملك بالشيخ الإمام الهمام، وأبا جدّه عمر بالعالم العامل الشيخ، وجدّ جدّه عبد الملك بالعارف بالله،^(٧) وهذا يؤكد كونهم بيت علم ودين وفضل مؤثّل. وهو شريف النسب، من قریش ثم من ولد جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه، كما يتنسب إليه الجعافرة في مصر.^(٨)

و بُوتِج - ويقال لها: (أبو تيج) - قرية صغيرة على الشاطئ الغربي من نهر النيل، في

١. انظر "البواقي الثمينة" لمحمد بن البشير الأزهرى (ص: ٢٤٢).

٢. انظر "الزّهرات الوردية" لعبد العالي الجعفرى (١/ ١٣).

٣. انظر "معجم المؤلفين" له (٥/ ٢٣٨).

٤. انظر "البواقي الثمينة" لمحمد بن البشير الأزهرى (ص: ٢٤٣).

٥. انظر "البواقي الثمينة" لمحمد بن البشير الأزهرى (ص: ٢٤٦).

٦. انظر - مثلاً - "الزّهرات الوردية" لعبد العالي الجعفرى (٢/ ٤٩٢).

٧. انظر "البواقي الثمينة" لمحمد بن البشير الأزهرى (ص: ٢٤٢).

٨. انظر "موسوعة قبائل العرب" لمحمد بن سليمان (١/ ٢٣٨).

جنوب أُسَيُوطَ من صعيد مِصْرَ،^(١) ولا تزال عامرةً معروفةً، وقد نُسِبَ أبوه إليها؛^(٢) فهو منسوبٌ إليها: سَكَنًا أو أَصْلًا.

والأزهر هو الجامع المعروف بالقاهرة، ونُسِبَ إليه لاشتغاله بالعلم وطلبه فيه، وهذا يدلُّ على انتقاله إلى القاهرة، ولو في مرحلةٍ من حياته.

وهو مالكيُّ المذهب، ولم يظهر أثرٌ لذلك في الرسالة، وقلَّ ما تظهر المذاهب الفقهيَّة في علم "المصطلح".

وهو منسوبٌ إلى مذهب أبي الحسن الأشعريِّ (ت: ٣٢٤)، وهو من مذاهب المتكلمين المنتسبة إلى السُّنَّة والجماعة، ولم يظهر أثرٌ لذلك في كتابه أيضًا؛ إذ لم يتعرَّض فيه لشيءٍ من مسائل الاعتقاد.

وهو منسوبٌ أيضًا إلى الطَّريقة القادريَّة، وهي طريقة الشيخ عبد القادر الجيلانيِّ (ت: ٥٦١) رحمه الله، وظهر من تصوُّفه توسُّله بالنَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في حُطبة الرسالة.

وحقُّ المسلمين الإِتِّلافُ على الكتاب والسُّنَّة والجماعة، وما كان الصِّدْر الأوَّل ينتسبون إلى عقيدة واحدٍ من الأئمَّة، ولا إلى مَسَلِّكٍ عابدٍ من الرُّهَّاد، وقد قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وسُئِلَ الإمام مالكٌ: «مَنْ أَهْلُ السُّنَّة؟» فقال: «الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ لِقَبٌ يُعْرَفُونَ بِهِ، لَا جَهْمِيَّ، وَلَا قَدْرِيَّ، وَلَا رَافِضِيَّ»،^(٣) وسُئِلَ عَنِ السُّنَّة، فقال: «هِيَ مَا لَا اسْمَ لَهُ غَيْرُ "السُّنَّة"»، وتلا: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣].^(٤)

١. انظر "معجم البلدان" لياقوت الحمويِّ (١/ ٥٠٦)، و"الضوء اللامع" للسخاويِّ (١١/ ١٨٢)، و"لبُّ اللُّباب" للسُّيوطيِّ (ص: ٤٦).

٢. انظر "البواقيت الثمينة" لمحمد بن البشير الأزهرِّيِّ (ص: ٢٤٢)، وطُورَةُ "الرَّهَرَاتِ الْوَرْدِيَّةِ" (١/ ١٣).

٣. رواه ابن عبد البرِّ في "الانتقاء في فضائل الأئمَّة الثلاثة الفقهاء" (ص: ٧٢).

٤. نقله الشَّاطِبِيُّ في "الإعتصام" (١/ ٨٤).

وإنما انتسب من انتسب من العلماء إلى المذاهب الفقهية - خاصة - لجواز التقليد فيها في الجملة، مع كون الاختلاف بينها في فروع اجتهادية: لا توجب افتراق الأمة، ولا تنافر قلوب المسلمين، إلا أن يصل الأمر إلى درجة التعصّب؛ فيدخل في النهي.

هذا، ولم أجد نصاً على تأريخ وفاة المؤلف، لكن يمكن تقريبه بالاستدلال؛ فإن عبارات عبد القادر البكري السابقة تُشعر بأنه كتبها في حياته، وقد فرغ من تسويد "شرحه" سنة خمس وستين وألف، ثم ترحّم المؤلف على والده في ختم الرسالة، وتقدّم أن والده بقي إلى سنة ست وستين وألف؛ فيكون موته بعدها، ثم فرغ الناسخ من كتابة المجموع المتضمن للرسالة سنة ست وسبعين وألف، وترحم على المؤلف في طرته؛ فيكون موته قبلها، وينتج من مجموع ذلك أن وفاته بين سنة ست وستين وسنة ست وسبعين وألف، رحمه الله تعالى.

□ المطلب الثاني: اسم الرسالة.

كتب الناسخ على طرة المجموع - بعد ذكر "منظومة البيقوني" - معرّفًا بهذه الرسالة: «رسالة أخرى في "أصول الحديث" أيضاً».

وكلمة "الرسالة" تدل على صغرها ووجازتها، والمقصود بأصول الحديث: علم "المصطلح"، وسمّاه بذلك أبو السّعادات بن الأثير؛^(١) لأنه الأصل الذي تُبنى عليه سائر فنون الحديث؛ فكان بالنسبة إليها كأصول الفقه بالنسبة إلى فروعه، وليس هذا الوصف علمًا يدل على الرسالة، ولا عنوانًا تتميز به عن سواها.

ولم ينص المؤلف في الرسالة على اسمها، لكن وصفها في أولها بقوله: «هذه فوائد حسان في مصطلح الحديث»؛ فيمكننا أن نسمّيها - لتمييزها والتعريف بها - "الفوائد الحسان في مصطلح الحديث"، وهو الذي اخترته في عنوان البحث.

وقد يحدث الناس أسماء لكتب لم يسمّها مؤلفوها؛ لتيسير الدلالة عليها، كما سمّوا اختصار ابن كثير (ت: ٧٧٤) "الباعث الحثيث"، ومنظومة محمد العربي الفاسي (ت: ١٠٥٢)

١. انظر "جامع الأصول" له (١/ ٦٨).

"الطُّرْفَة"، ونظائر ذلك مشهورة، وهو أمرٌ اجتهدائيٌّ، والله أعلم.

□ المطلب الثالث: تأريخ تصنيف الرسالة.

قال المصنّف في آخر الرسالة: «تَمَّتْ هذه المقدِّمة على يدِ جامعها ... محمّد ابنِ المرحوم العلامة الشَّيخ عبدِ العالِ القرشيِّ»، والظاهر من ترجمته على أبيه أنّه صَنَّفَهَا بعد موته، وتقدّم أنّه بقيَ إلى سنة ستِّ وستينَ وألفٍ.

وفُرع النَّاسُخُ من كتابة المجموع المتضمّن للرسالة سنة ستِّ وسبعينَ وألفٍ، وفُرع المؤلف - بالضرورة - قبل ذلك.

فينتج من مجموع الأمرين أنّ هذه الرسالة صُنِّفت بعد سنة ستِّ وستينَ، وقبل سنة ستِّ وسبعينَ، والله أعلم.

□ المطلب الرابع: منهج المؤلف في الرسالة.

بدأ المؤلف رسالته بتعريف الخبر والحديث والرواية، وتعريف علم الحديث: روايةً ودرايةً، وذكر أوّل من صَنَّف في علم "المصطلح"، وذكر أنّ أنواعه كثيرة.

ثمّ اختار منها خمسةً وثلاثين نوعاً من علوم الحديث، وعَرَّف كلّ نوعٍ منها في الإصطلاح دون اللُّغة، وذكر بعض مسائلها وأحكامها وصُورها وأمثلةها، بعبارةٍ وجيزة واضحة، مجتزئاً بما لا يستغني عنه المبتدئ في أوّل طلبه لعلم "المصطلح"؛ فلم يَحْضُ في التَّفصيل والدِّقّات، أو في اختلاف العلماء ومناقشة أدلّتهم.

والأنواع التي ذكرها - كما رتّبها - هي:

- | | | | |
|--------------|---------------|----------------|---------------|
| ١. الصَّحيح. | ٦. والمقطوع. | ١١. والمشهور. | ١٦. والمعلّق. |
| ٢. والحسن. | ٧. والمُسند. | ١٢. والمتواتر. | ١٧. والمبهم. |
| ٣. والضعيف. | ٨. والمتّصل. | ١٣. والغريب. | ١٨. والعالي. |
| ٤. والمرفوع. | ٩. والمُسلسل. | ١٤. والمُعنعن. | ١٩. والنّازل. |
| ٥. والموقوف. | ١٠. والعزیز. | ١٥. والمؤنّن. | ٢٠. والمرسل. |

٢١. والمنقطع. ٢٥. والمقلوب. ٢٩. والمُدْرَج. ٣٣. والمتروك.
 ٢٢. والمُعْضَل. ٢٦. والفرد. ٣٠. والمُدَبَّج. ٣٤. والموضوع.
 ٢٣. والمدلّس. ٢٧. والمُعَلَّ. ٣١. ورواية الأقران. ٣٥. والمؤتلف والمختلف.
 ٢٤. والشّاذ. ٢٨. والمضطرب. ٣٢. والمتّفق والمفترق.

وهو في هذا التّرتيب تابعٌ للبيّقونيّ، ولم يخالفه إلّا فيما زاده عليه من الأنواع، وفي تقديم "الموقوف"؛ ليضمّه إلى قسيميه: "المرفوع" و"المقطوع"، ثمّ في تقديم "الغريب"؛ ليكون مع قسيميه: "العزير" و"المشهور"، ثمّ خالفه في تأخير "المؤتلف والمختلف"، فأبعده عن "المتّفق والمفترق"، مع أنّ عادة المصنّفين ذكرهما متواليتين، ويبدو لي أنّه نسيه أولاً، ثمّ استدركه في آخر الرّسالة.

فجاء وضعه متناسباً في أغلبه، فضمّ كثيراً من الأنواع المتقابلة بعضها إلى بعض، وأخلّ بذلك أحياناً؛ فأفرد "المعلّق" عن بقية أنواع الانقطاع، وأبعد "الفرد" عن "الغريب"، وفصل بين أنواع المردود بذكر "الفرد" و"المُدَبَّج" و"رواية الأقران"، وفرّق بين "المتّفق والمفترق" و"المؤتلف والمختلف"، كما تقدّم.

ومن لطيف ترتيبه أنّه ذكر "المرفوع" وما يقابله، ثمّ "المُسند" الذي هو نوعٌ منه، ثمّ انتقل منه إلى "المتّصل" الذي هو شرطٌ فيه، ثمّ ذكر "المُسلسل"؛ لكونه من معاني "المتّصل" غالباً، ولأنّ من فوائده تأكيد الاتّصال، وقد تبع في ذلك كلّ البيّقونيّ في منظومته.

□ المطلب الخامس: مصادر المؤلّف في الرّسالة.

تنقسم مصادر المؤلّف إلى قسمين:

القسم الأوّل: المصادر التي صرّح بالعزو إليها، أو إلى مؤلّفيها، أو أشار إلى الاستمداد منها، ولو بقوله في آخر النّقل: «انتهى»، والأصل أنّه رجع إليها وأخذ منها مباشرة، مع أنّه قد يكتب ما فيها من حفظه فيغيّر بعض ألفاظها، وقد يأخذ مادّها من غيرها، وفيما يلي بيانها:

١. "معالم السّنن" لأبي سليمان الخطّابيّ (ت: ٣٨٨).

٢. "تأريخ بغداد" للخطيب البغداديّ (ت: ٤٦٣).

٣. "معرفة أنواع علم الحديث" لابن الصلاح (ت: ٦٤٣).
 ٤. "إرشاد طلاب الحقائق بمعرفة سنة خير الخلائق"، أو "التقريب والتيسير في معرفة سنن البشير النذير"، كلاهما للنووي (ت: ٦٧٦).
 ٥. "مختصر علوم الحديث" للبدر الزركشي (ت: ٧٩٤).
 ٦. "شرح التبصرة والتذكرة" للزين العراقي (ت: ٨٠٦).
 ٧. "الثكت على كتاب ابن الصلاح".
 ٨. "نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر"، أو "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر"، كلها للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢).
 ٩. "تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي" للسُّيوطي (ت: ٩١١).
- وقد عَوَّل عليه المؤلّف، واستفاد منه كثيرًا، ونقل جملةً ممّا عزاه إلى العلماء والمصنّفات منه، ومن تتبّع ألفاظ الرّسالة وتأمّل معانيها ودرس أمثلتها، وجد قسطاً كبيراً منها منقولاً من "التدريب"، أو ملخصاً منه، وذلك لقيمة "التدريب" ومكانة مؤلّفه في هذا الفنّ.
- والحقُّ بهذه المصادرِ عاشرًا، وإن لم يُنصَّ عليه المؤلّف، وهو "منظومة البيقونيّ"؛ فقد اعتمد عليها في ترتيب أنواع علوم الحديث، وفي كثيرٍ من التعريفات؛ فوافقه في ألفاظها، كما في "المبهم"، أو في معناها، كما في "المتروك"، أو بسطها، كما في "الحسن" و"المرسل" و"الفرد"، وكأنّه قصد أن يشرح "البيقونية" في ضمن رسالته.
- وفي الجملة: فلا شكَّ أنّ المؤلّف - رحمه الله - بنى رسالته على "تدريب الراوي" و"منظومة البيقونيّ"، مع استفادته من غيرها أيضًا.
- والقسم الثاني: المصادر التي استمدّ منها دون تصريحٍ بالنقل منها، ويحتمل أن يكون راجعها عند التأليف، أو طالعها في زمان الطلب، ويحتمل أيضًا أن يكون نقل عنها بواسطة، خاصّة "تدريب الراوي" للسُّيوطي.
- وهذا القسم كثيرٌ، ويطول المقام بسرده، ويمكن تتبّع أمثله في الحواشي التي علّقته، حيث

عزوت المسائل - النادرة خاصة - إلى مصادرها، والأحاديث إلى من أخرجها.
وفي الجملة: فإن مواد المؤلف - رحمه الله - تنتهي إلى كتب كثيرة معتمدة، وقد أحسن في اختيارها، ثم في انتقائه منها، أو ممن نقل عنها.

□ المطلب السادس: مزايا الرسالة.

تتماز هذه الرسالة بأمور تزيد في قيمتها العلمية، وتدعو إلى العناية بها: نشرًا وشرحًا وتعليمًا وحفظًا، فمنها ما يلي:

١. سهولة ألفاظها ووضوح معانيها ودقة دلائلها.
٢. كونها منثورة، وليست منظومة، وذلك أقرب إلى استقامة العبارة وسهولة فهمها.
- وقد يعاني من يدرس المنظومات من جهة ما فيها من تقديم وتأخير، وحذف وتقدير، وتجويز وتأويل، وغير ذلك مما يضطر الناظم إليه ضيق الوزن والتزام القوافي، فيستغرق الطالب قسطًا كبيرًا من وقته وقوته في فك العبارة، قبل أن يتجه بقيته جهده إلى فهم المسائل وتحقيق أحكامها.
- وهذا لا ينفي أن النظم أنفع من جهة سهولة الحفظ، ومن جهة لذته في النطق والسمع، ولا بد للطالب من الجمع بين النوعين.
٣. جمعها لأهم أنواع علوم الحديث: التي يحتاج إليها المبتدئ، ولا يستغني عن مراجعتها المنتهي، كما قال المؤلف في أولها: «جعلتها للمبتدئ تذكيرًا، وللمنتهي تبصرة».
- ولو عكس لكان أجود؛ لأنها تُبصر المبتدئ بما يجهله ويعمى عن معرفته، وتذكر المنتهي بما يعلمه ويحفظه، كما قاله العراقي في أول "ألفيته" (١).

٤. توسُّطها في المختصرات بين سرد الألقاب مجردة، كما نراه في منظومة ابن فرح الإشبيلي (ت: ٦٩٩) و"التذكرة" لابن الملقن (ت: ٨٠٤)، وبين التوسُّع في التفاصيل والخلاف، كما

١. انظر "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقي (١/ ١٠٠).

نَجِدُهُ فِي مَخْتَصِرَاتِ ابْنِ الصَّلَاحِ وَ"النُّخْبَةِ" لابْنِ حَجَرٍ؛ فَتَسُدُّ ثَغْرَهُ فِي السُّلَمِ التَّعْلِيمِيِّ فِي فَرْجِ "المصطلح".

٥. تَعُدُّ زِيَادَاتِهَا النَّافِعَةَ عَلَى الْمَتُونِ الْأَوَّلِيَّةِ الَّتِي يُبْتَدَأُ بِهَا فِي عِلْمِ "المصطلح" عَادَةً.

٦. تَعُدُّ الْأَمْثِلَةَ فِي الْأَنْوَاعِ الَّتِي يَغْمُضُ فَهْمُهَا عَلَى الْمُبْتَدِئِينَ، وَذَلِكَ يَسَاعِدُ عَلَى صِحَّةِ التَّصَوُّرِ وَدَقَّةِ الْفَهْمِ، خِلَافًا لِلْمَتُونِ الْمَجْرَدَةِ عَنِ الْمَثَالِ، كَمَنْظُومَةِ الْبَيْهَقُونِيِّ وَغَيْرِهَا.

٧. الْإِقْتِصَارُ عَلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ غَالِبًا، وَالْبُعْدُ عَنِ الْخِلَافِ، وَهَذَا أَيْسَرُ وَأَنْفَعُ لِلْمُبْتَدِئِ، وَأَبْعَدُ عَنِ التَّعْقِيدِ، وَأَسْلَمُ لَهُ مِنَ الْحَيْرَةِ.

وَقَدْ يَذْكُرُ قَوْلًا آخَرَ، فَحَكَى خِلَافَ الْمُعْتَزِلَةِ فِي خَبَرِ الْوَاحِدِ، وَذَلِكَ لَخَطُورَتِهِ وَضَرُورَةُ تَحْذِيرِ الطَّالِبِ الْمُبْتَدِئِ مِنْهُ، وَحَكَى خِلَافًا فِي تَعْرِيفِ "الْمَتْرُوكِ"، وَفِي تَرْتِيبِ أَنْوَاعِ الضَّعِيفِ، وَهَذَا نَادِرٌ، وَحَيْثُ يُرَى فِيهِ فَائِدَةٌ رَاجِحَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٨. اجْتِهَادُ الْمُؤَلِّفِ فِي الْإِخْتِيَارِ وَالتَّرْجِيحِ، وَعَدَمُ لَزُومِهِ لِقَوْلِ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، أَوْ اقْتِصَارِهِ عَلَى مَرْجِعٍ وَاحِدٍ مِنَ الْمُصَنِّفَاتِ.

٩. أَصَالَةُ الْمَصَادِرِ الَّتِي اعْتَمَدَ عَلَيْهَا الْمُؤَلِّفُ، وَمَكَانَةُ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ نَقَلَ عَنْهُمْ.

١٠. جُودَةُ اخْتِيَارَاتِ الْمُؤَلِّفِ فِي التَّعْرِيفَاتِ وَالْأَحْكَامِ؛ فَلَمْ يَشِدَّ بِرَأْيٍ، وَلَا مَالَ عَنِ الْأَقْوَالِ الْمَشْهُورَةِ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ.

١١. احْتِرَازُ الْمُؤَلِّفِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ عَنْ مَوَاطِنِ التَّعَقُّبِ وَالْإِيْهَامِ؛ مُسْتَفِيدًا فِي ذَلِكَ مِنْ مَنَاقِشَاتِ الْعُلَمَاءِ مِنْ قَبْلِهِ لِلْمَسَائِلِ وَالتَّعْرِيفَاتِ، وَأَذْكَرَ هُنَا بَعْضَ الْمَوَاضِعِ؛ إِثْبَاتًا لِكَثْرَتِهَا، وَلِتَدَلُّ عَلَى أَمْثَالِهَا.

فَالْأَوَّلُ: تَقْيِيدُهُ الْعِلَّةَ فِي تَعْرِيفِ "الصَّحِيحِ" بِكَوْنِهَا قَادِحَةٌ؛ فَسَلِمَ مِنْ إِيرَادِ الْعِلَّةِ غَيْرِ الْقَادِحَةِ، وَهِيَ لَا تَنَافِي صِحَّةَ الْحَدِيثِ، وَقَدْ تَرَكَ التَّقْيِيدَ النَّوَوِيَّ فِي "التَّقْرِيبِ"،^(١) وَفَطِنَ لَهُ الزَّيْنُ

١. انظر "التقريب والتيسير" (ص: ٢٥).

العراقي في "ألفيته".^(١)

والثاني: وصفه رواية الشافعي عن مالك بأنها الأجل، دون التصريح بكونها الأصح، كما حكاه عبد الرّووف المُنَوي (ت: ١٠٣١)؛^(٢) فسَلِمَ من معارضة من قدّموا عبد الله بن مَسْلَمَةَ القَعْنَبِيَّ أو عبد الله بن يوسف التَّيْسِيَّ في حفظ حديث مالك.^(٣)

والثالث: استثناءه من تعريف "المُتَّصِل" ما ينتهي إلى التَّابِعِيَّ؛ لأنَّ من العلماء من كَرِهَ وصف الحديث المقطوع بالاتِّصال؛ للمنافاة اللُّغَوِيَّة بين اللَّفْظَيْنِ.^(٤)

والرَّابع: اشتراطه في "المُتواتر" أن تتكرَّر الكثرة في جميع طبقات الإسناد؛ لئلاَّ يَرِدَ عليه ما تواتر بعد أن كان آحادياً، وهو الَّذي يسمِّيه الحنَفِيَّة (المشهور).^(٥)

والخامس: اشتراطه في "المُعْضَل" أن يكون السَّقْط على التَّوَالِي، وقد أغفل ذلك غير واحدٍ من المصنِّفين في علم "المصطلح".^(٦)

والسَّادس: تعبيره بلفظ (المُعَلَّل) دون (المُعْلَل)،^(٧) ثمَّ إحالته لفظ (المَعْلُول) على غيره؛ ليخرج من تخطئة جمع من اللُّغَوِيَّين.^(٨)

والسَّابع: تنويعه "المضطرب" إلى ما يختلف فيه راوٍ واحدٌ أو راويان أو جماعة؛ ليدخل في

١. انظر "شرح التَّبصرة والتَّذكرة" للعراقي (١/ ١٠٤).

٢. انظر "اليواقيت والدَّرر شرح شرح نخبة الفكر" له (١/ ٣٥٧).

٣. قدّم ابنُ مَعِينِ القَعْنَبِيَّ والتَّيْسِيَّ بعده، رواه الحاكم في "سؤالات السِّجَزِيَّ" (ص: ٢٣٨-٢٣٩ برقم ٣١٦).

٤. انظر "تدريب الراوي" للسُّيُوطِيَّ (١/ ٢٠١).

٥. انظر "تقويم الأدلة في أصول الفقه" للدَّبُّوسِيَّ (ص: ٢١١).

٦. انظر - مثلاً - "معرفة أنواع علم الحديث" لابن الصَّلَاح (ص: ٥٩) و"التَّذكرة" لابن المُلقِّن (ص: ١٦).

٧. وقع منه التَّعبير بلفظ "المُعْلَل" في مبحث "الضعيف"، وفي المفاضلة بين أنواع الضَّعيف؛ فعَلَّ عمَّا احترز منه في مبحث "المُعْلَل"، والله أعلم.

٨. انظر "التَّقْيِيد والإيضاح" للعراقي (ص: ١١٦-١١٧).

تعريفه كلّ صور الإضطراب، خلافاً لمن ذكر في تعريفه اختلاف عددٍ من الرواة؛^(١) فأوهم اشتراط ذلك، وخروج الاختلاف من الراوي الواحد.

والثامن: اشتراطه في "المترك" أن ينفرد راويه؛ لأنّ الحديث إن جاء من وجهٍ آخر عن غير واحد، فقد يُعتمد عليه؛ فلا يُترك، وأغفل ابن حجر هذا القيد في صورة من يكذب في حديث الناس.^(٢)

□ المطلب السابع: المؤاخذات على الرسالة.

لا يسلم العمل البشري من القصور، وقال الإمام الشافعي (ت: ٢٠٤): «أبى الله - سبحانه - أن يكون كتابٌ صحيحٌ غيرُ كتابه»، واستدلّ بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].^(٣)

والمقصود بتعداد مواضع النظر في الرسالة تنبيه من يقرأها؛ لتصفو له الفائدة، وليستدرّكها فيلزم المناهج الدقيقة عند التصنيف أو التدريس في علم "المصطلح"، فممّا يؤخذ على المصنّف - رحمه الله - ما يلي:

١. توسّله بالنبيّ - صلى الله عليه وسلّم - في مقدّمة الرسالة، وهو بدعة،^(٤) وإن انتشرت في المتأخّرين، وغلبت في كثيرٍ من مجتمعات المسلمين.

٢. إغفاله أنواع علوم الحديث المتعلّقة بالفقه ومعاني المتون، كمعرفة "غريب الحديث"، و"مختلفه" و"مشكّله" و"أسباب وروده" و"الناسخ والمنسوخ" و"تواريخ المتون".

وعُذّره في ذلك أنّه عرّف علم الحديث روايةً ودرايةً، فقصر علم "المصطلح" على أصول

١. انظر - مثلاً - "اختصار علوم الحديث" لابن كثير (ص: ١٧٧).

٢. انظر "نزهة النظر" (ص: ٨٨).

٣. أخرجه البيهقي في "مناقب الشافعي" (٢/ ٣٦).

٤. انظر "قاعدة جليّة في التّوسّل والوسيلة" لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص: ٨٧-٨٨).

ذَيْنِكَ الْقِسْمَيْنِ؛ فلم يَدْخُلْ فِيهِ شَيْءٌ يَتَعَلَّقُ بِمَعَانِي الْمَتُونِ وَدِلَالَاتِهَا.

٣. نقله بعض الأحاديث النبوية - على قلة ما ذكر منها - بالمعنى، والظاهر أنه كتبها من حفظه فغير شيئاً من ألفاظها، وقد نبهت على ذلك عند تخرجها.

٤. نقله بعض كلام العلماء بالمعنى، ويظهر لي أنه كتبه من تذكُّره، وهذا لم يؤثر في المعاني، ولم ينقص من قيمة الرسالة، لكن التقيّد بألفاظ العلماء عند النقل له فوائد، منها أنه يُبقي نسخة من كلامهم تشهد لما في النسخ الخطية لمصنفاتهم.

٥. نقله بعض كلام العلماء من مراجع وسيطة مع شهرته في مصادره الأصيلة، فنقل كلام ابن حجر - مثلاً - في ترتيب أنواع الأحاديث الضعيفة من "تدريب الراوي" للسُّيوطي، مع أنه مشهور في "النخبة" و"النزهة"؛ فتأثر بفهم السُّيوطي للعبارة، وهو يظن أنه نقل محض قول ابن حجر.

٦. عدم استيفاء الكلام أحياناً، فذكر - مثلاً - أن للمتفق والمفترق أقساماً، وذكر الأول منها ومثّل له، ثم مضى دون أن يُشيع القول في التقسيم والتّمثيل.

ويدخل في هذا المعنى أنه عدّ "المنكر" في جملة من أنواع "الضعيف" وقال: «وستأتي إن شاء الله تعالى»، ثم عَقَلَ فلم يذكره في مبحثٍ مستقل.

٧. الخلل العلمي في بعض مسائل "المصطلح"، وذلك في مواضع يسيرة، وهو مسبوق في غالبها، ولها وجوه من التأويل والتوجيه قد يحتملها النظر، وأسرها هنا إتماماً للفائدة، وتخفيفاً للحواشي في "قسم التحقيق".

فالأول: قوله في مبحث "الصحيح": «ولا يُشترط تعدّد الراوي؛ خلافاً للمعتزلة»؛ فأوهم أن المعتزلة عموماً يشترطون التعدّد بإطلاق، وهذا منقول عن بعضهم^(١) ومنهم من قبل خبر

١. انظر "البرهان" لإمام الحرمين الجويني (١/ ٥٩٩-٦٠٠).

الواحد المنفرد، ومنهم من اشترط قرينةً تعضده، كموافقة ظاهرٍ أو عملِ الصحابة. ^(١)
والثاني: قوله إنَّ أجلَّ الأسانيد ما رواه الشافعيُّ، عن مالكٍ، عن نافعٍ، عن ابن عمرٍ، عن النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ «لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ»؛ فذكر حديثاً، لا إسناداً، وقد قال العَلَّائِيُّ (ت: ٧٦١): «لا يلزم من كون الإسناد أصحَّ من غيره أن يكون المتن كذلك»، ^(٢) وقد يتقوى الحديث بمتابعاتٍ وشواهدٍ ومرجحاتٍ فيُفوق حديثاً مروياً بإسنادٍ أصحَّ من إسناده.

والثالث: ذكره في "المُعَنَّع" و"المُؤَنَّ" و"المدلَّس" أنَّ الرَّاوي يقول: (عن فلانٍ) أو: (أنَّ فلاناً)، ولهذا قد يرد في كلام بعض العلماء على وجه التسامح والتَّوسُّع، والتَّحقيق أَنَّهُ لا يصحُّ من جهة اللُّغة؛ لتوقُّف حرفيَّ (عَنْ) و(أَنَّ) على عاملٍ فيهما؛ فلا يُبتدأ بهما كلامٌ، وإنَّما تجيء العنَّنة والأئنة من تصرُّف من دون الرَّاوي. ^(٣)

والرَّابع: تعريفه "المبهم" بأنَّه ما فيه راوٍ لم يُسمَّ، نحو عبارة البيهقي، ^(٤) فجعل المبهم لقباً للحديث، على تأويل أَنَّهُ مبهمٌ رواه، لكنَّ المعهود على ألسنة المحدِّثين أنَّ المبهم هو الرَّجل الَّذي لم يُسمَّ، ولا يُقال لحديثه: "مبهمٌ"، سواء كان راوياً في إسناده، أو مذكوراً في متنه.

والخامس: تمثيله لما عُرف إدراجه بامتناع صدوره عن النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بلفظة الأنثيين في حديث «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ أَوْ أَنْثِيَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»، ^(٥) قال: «لأنَّه لا يُعقل إيجاب الوضوء من مَسِّ الأنثيين»، وليس كما قاله؛ فلا مانع من ورود الشرع به، وله احتمالٌ في النظر؛ لأنَّ الشَّيْء قد يأخذ حكم ما قاربه، ولذلك ذهب إليه من فقهاء التابعين: عروة بن الزُّبير (ت:

١. انظر "المعتمد" لأبي الحسين البصري (٢ / ١٣٨)، وقد اختار القول الأوَّل، وعزى الثَّاني إلى أبي عليٍّ الجُبَّائي.

٢. انظر "تدريب الرَّاوي" للسُّيوطي (١ / ٧٧).

٣. انظر "التَّكْيِيلُ" بما في تأنيب الكوثرِيَّ مِنَ الأباطيل (١ / ١٤١) وما بعدها.

٤. انظر "منظومة البيهقي" (شرح الزُّرقاني: ص: ١٢٥).

٥. سيأتي تخريجه في موضعه من "قسم التَّحقيق".

(٩٤) وعكرمة مولى ابن عباس (ت: ١٠٥).^(١)

وإنما يُمَثَّل العلماء لهذه المسألة بلفظة «والَّذي نفسي بيده، لولا الجهادُ في سبيل الله والحبُّ وبرُّ أمِّي، لأحببت أن أموت وأنا مملوكُ». ^(٢)

□ المطلب الثامن: العلاقة بين الرسالة و"منظومة البيقوني".

هذه الرسالة و"منظومة البيقوني" من المتون المختصرة، وكلاهما مناسبٌ لبيتدي به الطالب دراسة علم "المصطلح".

وظهر لي من دراسة هذه الرسالة أنها مبنية على "البيقونية"، وإن لم يُشِر المؤلف إلى ذلك، بل تكاد أن تكون نثرًا لما دتّها، مع شرح وتوضيح، وزيادة وتكميل، ويتأكد ذلك بما تقدّم من متابعة المؤلف للبيقوني في ترتيب أنواع علوم الحديث، وفي كثيرٍ من التعريفات.

وبذلك تكون هذه الرسالة من أوائل الأعمال التي خدمت "منظومة البيقوني"، ومزامنةً لشروحها الأولى؛ لأنّ أقدمها هو "فتح القادر المعين المغيث" لعبد القادر البكري، وكتبه سنة خمسٍ وستين وألف، بطلبٍ من الشيخ محمد بن عبد العالي: مؤلف الرسالة، ويظهر بالمقارنة أنّه وقف على هذا الشرح واستفاد منه في مواضع من رسالته.

ثمّ كان "تلقيح الفكر" للحموي (ت: ١٠٩٨)، وكتبه سنة ثلاثٍ وسبعين وألف، ويليّه شرح محمد بن عبد الباقي الزرقاني (ت: ١١٢٢)، وكتبه سنة ثمانين وألف.

فهذه الرسالة - على ما تقدّم في تاريخ تصنيفها - بعد "فتح القادر المعين المغيث"، وقبل شرح الزرقاني، وقريبة من "تلقيح الفكر": أو قبلها بقليل أو بعدها بقليل.

وزاد المؤلف على البيقوني أربعة أنواعٍ من علوم الحديث، وهي: "المتواتر"، و"المؤنن"،

١. انظر "المغني" للموفق بن قدامة (١/ ٢٤٦).

٢. أخرجه البخاري (٣/ ١٤٩ برقم ٢٥٤٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظه يوهم الإدراج، وأخرجه مسلم (٥/ ٩٤ برقم ٤٤١٠) أيضًا، لكن بلفظ «والَّذي نفس أبي هريرة بيده»؛ فتبيّن أنّ الكلام من قول أبي هريرة، ومثّل به ابن حجر في "الثكت" (٢/ ٨١٢).

و"المُعَلَّق"، و"رواية الأقران"، وزاد مع ذلك كثيراً من التوضيح والمسائل والأحكام والصُّور والأمثلة.

وإنّما أسقط نوعاً واحداً ذكره البيهقي، وهو "المنكر"، وقد أشار إليه في مبحث "الضعيف" ومبحث "المضطرب" وفي ترتيب أنواع الأحاديث الضعيفة، ولعله فاته سهواً؛ فإنّه من الأنواع المهمة، ولا يكاد يخلو منه مختصر في علوم الحديث.

وأرجو - بعد تدريس كثير من متون علم "المصطلح" - أن يكون هذا المتن أقربها إلى المبتدئين، وفي المطلب التالي مزيد توضيح لذلك.

□ المطلب التاسع: موقع الرسالة في المنهج التعليمي لمصطلح الحديث.

وصف المؤلف هذه الرسالة في آخرها بأنّها مقدّمة، يعني أنّها طليعة الفنّ: التي تتقدّم إلى المبتدئ قبل غيرها من مبسوطاته ومطوّلاته؛ لتضمّن مقاصده ومهمّاته التي يتوقّف على فهمها الشروع فيه ثمّ التقدّم في دراسته.^(١)

وهو وصف صادق عليها؛ فإنّها مناسبة جداً للطّلبة المبتدئين؛ لوجازتها، واقتصارها على مهمّات الفنّ، وسهولة ألفاظها، واتّضاح معانيها، وتحليلها بالأمثلة عند الحاجة، مع بُعدها عن الخلاف، والتّنازع في الاستدلال، فضلاً عن التّفاصيل المتشعبة والنّكات الخفيّة.

فجمعت بذلك بين تيسير التّليخيص والاختصار وفائدة التبسيط والتّوضيح؛ فليست مغلقة كغالب المنظومات التي يحفظها المبتدئون، ولا طويلةً فترهقهم ولا يستطيعونها إلّا المختصّون، وهي موازنة دقيقة، وقلّ ما يوفّي بها من المتون المتداولة بأيدي المتعلّمين.

فهذه الرّسالة تصلح لابتدئ بها الطّالب دراسته لعلم "المصطلح"؛ فهي تُمهّد له الطّريق إلى فهم غيرها من المختصرات: المنظومة والمنثورة.

وهي أقرب إلى فهم المبتدئ من "منظومة البيهقي" أو "ألقاب الحديث" لمحمّد العربيّ

١. انظر "التّعريفات" للجرجاني (ص: ٢٢٥)، و"الغاية في شرح الهداية" للسّخاوي (ص: ٦٦).

الفاسي، وأيسر عليه من "التذكرة" لابن الملقن أو "النخبة" لابن حجر، وهي تُعدُّ من ضبطها لدراسة هذه المتون.

وأرجو بانتشار هذه الرسالة أن يجد المبتدئون فيها بُغيتهم، والمعلِّمون طُلبتهم، وأن تحتلَّ مكاناً مناسباً في مناهج دراسة علم "المصطلح"، والله - سبحانه - الموفق.

□ المطلب العاشر: وصف النسخة الخطية للرسالة.

وجدت لهذه الرسالة نسخة فريدة، هي الأصل المعتمد في هذا البحث.

وهي ضمن مجموع فيه عدة مصنفات، محفوظة في مكتبة الشهيد عليّ باشا - رحمه الله - برقم (٥٤٢)، ضمن محتويات المكتبة السليمانية بإسطنبول.

وتقع في ستّ لوحات، تبدأ في المجموع من الورقة (٦٠) وتنتهي في الورقة (٦٥)، وفي كلّ لوحة منها صفحتان، سوى الأخيرة؛ فإنّ فيها صفحة واحدة، وفي كلّ صفحة منها خمسة عشر سطرًا، إلّا الصّفحة الأولى؛ فإنّ فيها أربعة عشر سطرًا.

وكتبها - والمجموع كلّه - محمّد بن فرّج^(١) رحمه الله، ولم أقف على ترجمته، لكنّ ظهر لي من تعليقه على "منظومة البيّوني" في هذا المجموع علمه وفضله.

وفرغ من كتابة المجموع في القاهرة سنة ستّ وسبعين وألف.

وخطّه نسخ واضح، وقد أشكل بعض الكلمات، ولوّن ألقاب الحديث بالحُمْرة، وقابل نسخته؛ فألحق كلمات قليلة كانت ساقطة منها، وصحّح عليها، وكتب في آخر كلّ ورقة أوّل كلمة من التي تليها؛ لئلا تختلط الأوراق أو يضيع بعضها.

١. لم تُضبط الفاء في الأصل، وضُبطت الرّاء بالتّشديد فقط، دون فتح أو ضمٍّ أو كسرٍ، فكتبتُهما - ولا بدّ لنا من نطق الكلمة - بالفتح لِحَقَّتْهُ، وهو وزنٌ مسموعٌ في أسماءٍ معدودة، وقد يكون أعجميًا أو منقولًا من الفعل الماضي، وانظر "الصّحاح" للجوهري (٥/ ١٨٧٤)، على أنّ المعهود في رسم هذه الكلمة أن يقال: (فَرَحَ) أو (فَرَحَ)، وانظر "تبصير المنتبه" لابن حجر (٣/ ١٠٧١-١٠٧٣)، ولم يذكروا فيها التّشديد؛ فهو ضبطٌ حادثٌ، وينبغي أن يُلحق بكتب "المؤتلف والمختلف".

ويظهر لي أنه قابل النسخة بأصل المؤلف، حتّى نقل في آخرها صورة ختمه، ولا غرّو؛ فإنّ سنة كتابته ليست بعيدة من سنة وفاة المؤلف، وقد عاصره بلا شكّ، وكلاهما دخل القاهرة، ولعلّه لقيه أو لقي أصحابه.

ووقعت في النسخة هفواتٌ يسيرة، ولحنٌ قليل، وسقطٌ نادر، وقد أصلحتُ ذلك كلّ، وبَيّنته في مواضعه من قسم التحقيق، على الشرط المذكور في "منهج العمل".

وألحقتُ بهذا القسم - قسم الدراسة - رمزاً يُوصِلُ إلى النسخة الخطيّة كاملة؛ ليتيسّر للقارئ مراجعتها في موطن الحاجة والإحتمال، ونماذج مصوّرة من النسخة الخطيّة؛ للتعريف بها.

□ المطلب الحادي عشر: إثبات نسبة الرسالة إلى المؤلف.

لم أجد من ذكر هذه الرسالة أو نقل منها، ولا من رواها عن مؤلّفها أو عزاها إليه، ولا من عمِل عليها شرحاً أو حاشية، وذلك - ربّما - لعدم انتشارها، وعدم اشتهاؤ مؤلّفها بعد وفاته حتّى حُلّت من ذكره كتبُ التّواريخ والتّراجم والأثبات، ولعلّه مات صغيراً، قبل سنّ التصدّر للإفادة والرّواية.

لكنّ يكفي في إثبات نسبتها إليه ثِقَةُ النسخة المعتمدة؛ لدقّتها، وقُربها من زمنه، وبَصَرِ ناسخها، وصحّة بقيّة المصنّفات الّتي معها في المجموع.

وقد صرّح النّاسخ بعزوها إليه في طرّة المجموع؛ فقال: «رسالة أخرى في "أصول الحديث" أيضاً، للعلامة محمّد بن عبد العالي القرشيّ الجعفريّ القادريّ المالكيّ، رحمه الله سبحانه».

ثمّ نقلَ في آخرها تصريح المؤلف باسمه، حيثُ قال: «تمت هذه المقدّمة على يد جامعها ... محمّد ابن ... عبد العال القرشيّ الجعفريّ المالكيّ القادريّ».

وهذا كافٍ - إن شاء الله - للطّمأنينة بصحّة نسبتها من جهة، ومطابقة النسخة المعتمدة لوضع المصنّف من جهة أخرى، والحمد لله ربّ العالمين.

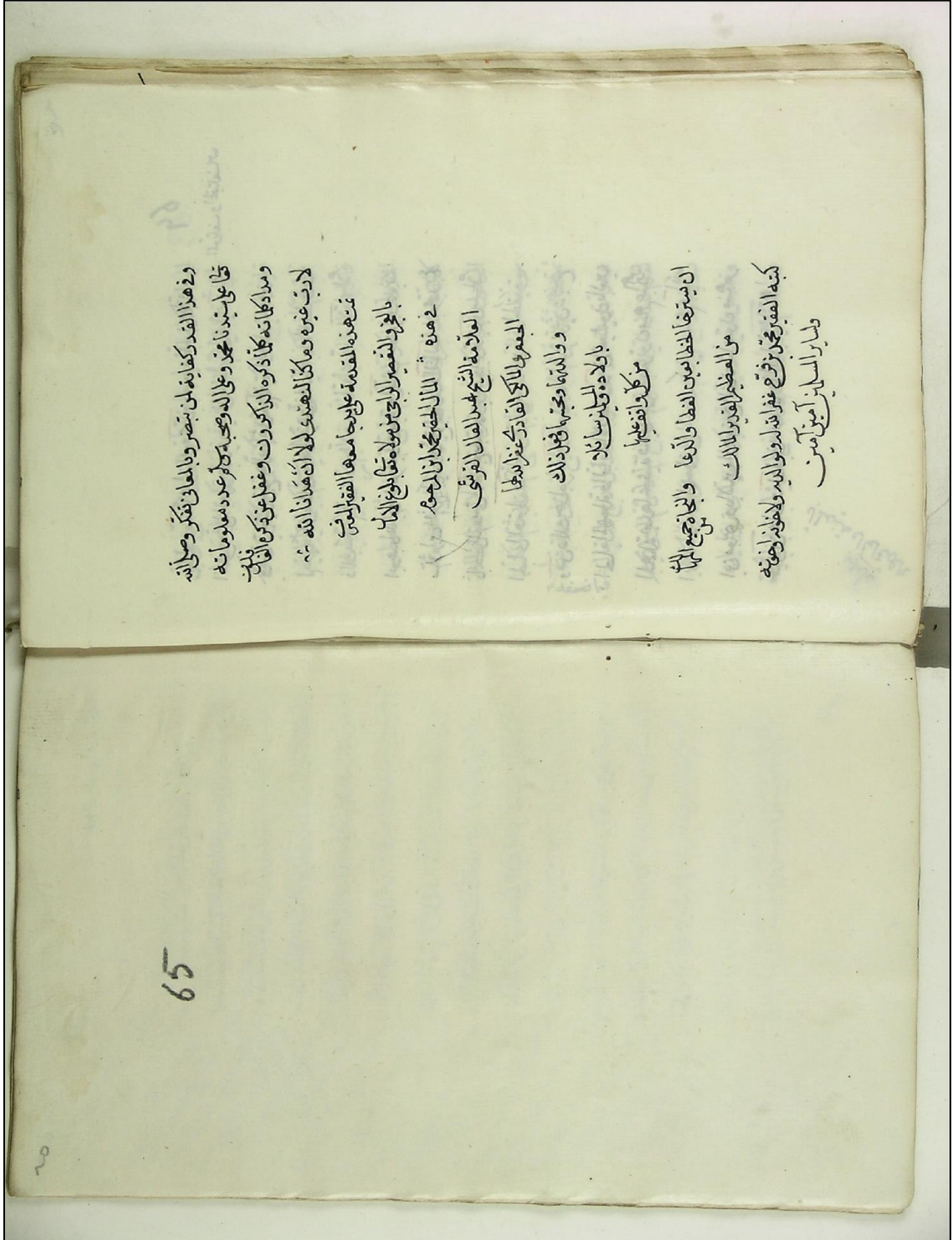


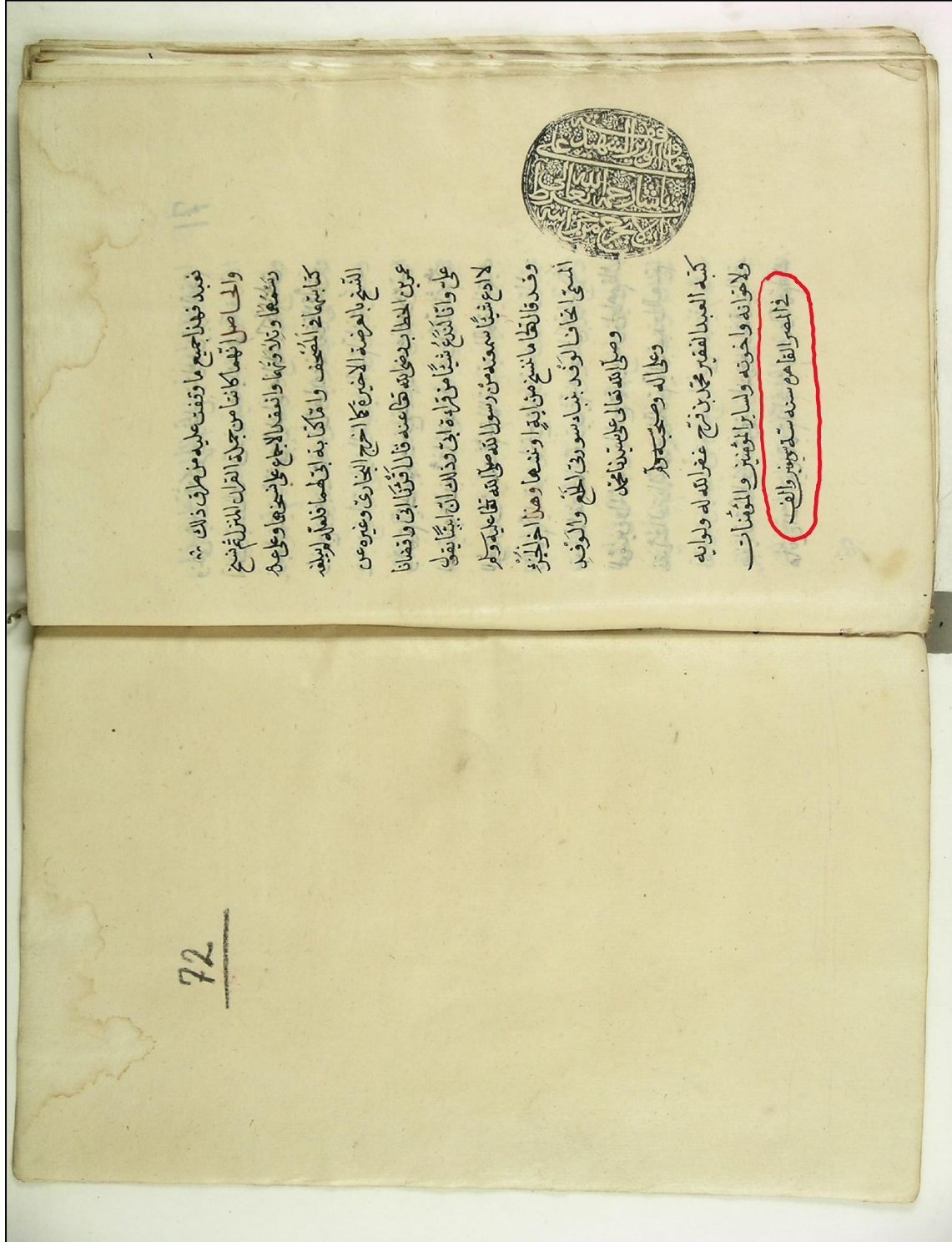


"رمز" يُوصِل إلى النُّسخة الخطيَّة المعتمدة

في الخبر وفي الآراء قال لما نظر ابن حجر في التفسير في الآيات قال
 معرفة القواعد العرفية بحال الروي والروى وأولها تصنيف
 في مصطلح الحديث الثاني في بيان الحق الأموي ورواه كثير
 فيها الصحيح وهو ما رواه أحمد القاطب عن عبد القاطب
 الرازي من غير تردد ولا طائلة فادحة ولا شبهة طاعة الروي
 خلة في القواعد وأما الأسانيد ما رواه القاطب عن
 ابن عمر بن الخطاب عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يبيع بعثكم على بيع
 الحديث وتسمى هذه الترجمة سلسلة الذهب ومنها الحسن وهو
 ما عرفه حجة أي طريقه وأشهرته دعا إلى السناد منه من الكتب
 ولم يتبعه ما عداه من ترجمة الصحيح بالمادة ونظام الضبط بل وولم
 بأن يكون رواية خفيف الضبط مستوفاً وإن لم يثبت عدالة
 وصحتها الضعيف وهو الذي لم يبلغ مرتبة الصحيح ولا مرتبة الحسن
 ومنه ما له لقبه بغير كماله موضوع والثقة والمقلوب والمسل
 والمضطرب والمرسل والمنقطع والمعلول والمكسور ساقط في آراء الله
 ومنها الرفيع وهو ما خففنا في الحديث على الله تعالى ولم نعلم خاصة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وحده والثناء
 والثناء على النبي محمد **وبعد** فهذه فائدة حسنات
 في مصطلح الحديث عالية أشاء جعلتها للتبسيط ذكره و
 التي تبصره على الدواعي وبوسله استوفى في الخبر
 مراد الحديث في إطلاقه على المرفوع والوقوف والمقطع
 وقيل الحديث ما جاء عنده صلى الله عليه وسلم والحدوث ما جاء
 عن غيره وعلم الحديث رواية علم يشتمل على قول النبي
 صلى الله عليه وسلم وأفعاله ورواياته وضبطها وتحريرها
 وعلمه وروايته غير فقه حقيقته الرواية وهي فعل
 السنف ونحوها ولما ذاك الحق عزى له تحرير أو
 إخبار وتعريف منه شرطها وهي تحمل رويها لما يرويه من
 من أنواع النقل من سماع أو غيره ويعرف منه أولها وهي
 الاتصال والانقطاع ونحوها ويعرف منها أحكامها وهي التي
 والرد ويعرف منه حال الرواية عدالة وحجتها وبرهانها





القسم الثاني: النصُّ المُحقَّق

أ/٦٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

وبعد، فهذه فوائد حسان في "مصطلح الحديث"، عالية الشأن، جعلتها للمبتدئ تذكرة، وللمنتهي تبصرة، وعلى الله أعتمد، وبرسوله أستمد،^(١) فأقول:

الخبر مرادفٌ للحديث؛ فيُطلقان على المرفوع والموقوف والمقطوع، وقيل: الحديث ما جاء عنه صلى الله - تعالى - عليه وسلم، والخبر ما جاء عن غيره.^(٢)

وعلم الحديث رواية: علمٌ يشتمل على نقل أقوال النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - وأفعاله، وروايتها، وضبطها، وتحرير ألفاظها.

وعلمه دراية: علمٌ يُعرف منه حقيقة الرواية، وهي نقل السنة ونحوها، وإسناد ذلك إلى من عزي له بتحديث أو إخبار، ويُعرف منه شروطها، وهي تحمّل راويها لما يرويه بنوع من أنواع التحمّل: من سماع أو غيره، ويُعرف منه أنواعها، وهي الاتصال والانقطاع ونحوهما، ويُعرف منه أحكامها، وهي القبول والرد، ويُعرف منه حال الرواة: عدالة وجرًا، وشروطهم | في التحمّل وفي الأداء،^(٣) وقال الحافظ ابن حجر: «أولى التعاريف له أن يقال: معرفة القواعد المُعرّفة بحال الراوي والمروي». ^(٤)

ب/٦٠

وأول من صنّف في "مصطلح الحديث" القاضي أبو محمد الرامهرمزي.^(٥)
وأنواعه كثيرة.

١. مضى في قسم الدراسة أن هذا توسّلٌ بدعي لا يجوز.

٢. انظر "نزهة النظر" لابن حجر (ص: ٤١)، و"تدريب الراوي" للسُّيوطي (١/ ٢٩).

٣. تعريف علم الحديث روايةً ودرايةً ذكره ابن الأَكْفَانِي في "إرشاد القاصد"، وشرحه السُّيوطي، انظر "تدريب الراوي" (١/ ٢٥-٢٦).

٤. انظر "النكت" لابن حجر (١/ ٢٢٥).

٥. انظر "نزهة النظر" لابن حجر (ص: ٣٨)، وعبارته أنه من أول من صنّف، لا أنه الأول بالجزم.

□ فمنها الصَّحيح، وهو ما رواه العدل الضَّابط عن العدل الضَّابط إلى منتهاه، من غير شدوذٍ ولا علةٍ قاذحةٍ.

ولا يُشترط تعدُّد الرَّاوي؛ خلافاً للمعتزلة.

وأجلُّ الأسانيد ما رواه الشَّافعيُّ، عن مالكٍ، عن نافعٍ، عن ابن عمر، عن النَّبيِّ - صَلَّى الله تعالى عليه وسلَّم - أنه قال «لا يَبِيعُ بعضُكم على بيع بعضٍ» الحديث،^(١) وتُسمَّى هذه التَّرجمة "سلسلة الذهب".^(٢)

□ ومنها الحسن، وهو ما عُرف مَخْرَجُه - أي: طريقُه - واشتهرت رجاله بالسَّلامة من الكذب، ولم تبلغ رجاله مرتبة رجال الصَّحيح بالعدالة وتام الضُّبط، بل دونهم: بأن يكون راويه خفيف الضُّبط مستورا، وإن لم تثبت عدالته.

□ ومنها الضعيف، وهو الَّذي لم يبلغ مرتبة الصَّحيح ولا مرتبة الحسن.

ومنه ما له لقبٌ خاصٌّ: كالموضوع والشاذِّ والمقلوب والمُعَلَّل والمضطرب والمرسل والمنقطع والمُعْضَل والمنكر، وستأتي إن شاء الله تعالى.

□ ومنها المرفوع، وهو ما أُضيف إلى النَّبيِّ - صَلَّى الله تعالى عليه وسلَّم - خاصةً، | سواءً كان فعلاً له أو قولاً، وسواءً أضافه إليه صحابيٌّ أو تابعيٌّ أو من بعدهما.

□ ومنها الموقوف، وهو الَّذي أُضيف إلى الصحابيِّ قولاً أو فعلاً، فيُوقَف عليه ولا

١. رواه الشَّافعيُّ، كما في "مسنده" (ترتيب سنَجَر: ٣ / ١٨٥ برقم ١٤١١)، وعنه الإمام أحمد (١٠ / ١٠٤ برقم ٥٨٦٢)، وهو حديثٌ بتمامه، لكن ذكر الإمام أحمد بعده: «ونُحْي عن النَّجَش، ونُحْي عن بيع حَبَل الحَبْلَة، ونُحْي عن المَزَابنة، والمَزَابنة: بيع الثَّمَر بالتَّمَر كَيْلاً، وبيع الكَرْم بالزَّيْب كَيْلاً»، ولعلَّ المؤلِّف أشار بقوله: «الحديث» إلى هذه التَّيَمَّة، وهي عدَّة أحاديث في الحقيقة، رواها الإمام أحمد بإسنادٍ واحدٍ.

٢. ذكره السُّيوطيُّ في "تدريب الرَّاوي" (١ / ٧٩)، وقَيَّده برواية الإمام أحمد عن الشَّافعيِّ.

يُتجاوز به إلى رسول الله صَلَّى الله - تعالى - عليه وسلّم، اتّصل إسناده أم^(١) لم يتّصل.

□ ومنها المقطوع، وهو ما أُضيف إلى التابعي، سواء كان قولاً له أو فعلاً.

□ ومنها المُسند، وهو الذي نُقل بسندٍ متّصلٍ إلى النبي صَلَّى الله - تعالى - عليه وسلّم، فقولنا: «بسندٍ متّصلٍ» إلى آخره احترازٌ ممّا يكون متّصلاً إلى غيره، كأحد^(٢) من الصحابة والتابعين رضي الله - تعالى - عنهم.

□ ومنها المتّصل، ويُسمّى أيضاً "الموصول"، وهو ما يكون إسناده ظاهر الإِتّصال بسماع كلّ واحدٍ من راويه فمن فوقه إلى أن ينتهي كذلك إلى منتهاه، سواء كان المنتهى إلى النبي صَلَّى الله تعالى عليه وسلّم - أو الصحابي، دون التابعي.

□ ومنها المُسلسل، وهو ما تتابع^(٣) رجال إسناده واحداً فواحداً على صفة واحدة أو حالة واحدة، للرواة تارة وللرواية أخرى، فعليّة، كحديث أبي هريرة رضي الله - تعالى - عنه: شَبَّكَ بِيَدِي أَبُو الْقَاسِم - صَلَّى الله تعالى عليه وسلّم - وقال: «خلق الله الثُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ» الحديث،^(٤) أو قوليّة، كحديث معاذ بن جبل رضي الله - تعالى - عنه: | أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى الله تعالى عليه وسلّم - قال له: «يا معاذ، إِنِّي أَحْبُّكَ؛ فُكُلْ فِي ذُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ: اللَّهُمَّ، أَعْنِي عَلَى

٦١/ ب

١. الصحيح في مثل هذا استعمال (أو)، لا (أم)، وأخشى أنه خطأ من النّاسخ؛ لاستعمال المؤلّف (أو) في الجملتين: السابقة واللاحقة.

٢. هكذا في الأصل، ولم تُستعمل كلمة (أحد) مجرّدة من الإضافة والتّفي إلا في وصف الله جلّ جلاله؛ فكان ينبغي أن يقال هنا: (كأحد الصحابة) أو: (كواحد من الصحابة)، وانظر "تاج العروس" لمرتضى الزبيدي (٩/ ٢٦٤).

٣. في الأصل: (يتّابع)، ويبدو أن الباء في أوّله مصحّفة من التّاء، والعبارة مأخوذة من "تدريب الراوي" للسّيوطي (٢/ ٦٤٠).

٤. رواه الحاكم مُسلسلاً في "معرفة علوم الحديث" (ص: ٣٣) بلفظ «خلق الله الأرض يومَ السَّبْتِ»، واللفظ المذكور أخرجه مسلم (٨/ ١٢٧ برقم ٧٢٣١) بغير تسلسل، وقال السخاوي في "الجواهر المُكَلَّلَة" (ص: ٢٩٥): «مدار تسلسله على ابن أبي يحيى، وهو ضعيف، والمتن - بدون تسلسل - صحيح».

ذَكَرَكَ وَشَكَرَكَ وَحُسِّنَ عِبَادَتَكَ»،^(١) قَالَ السُّيُوطِيُّ: «تَسْلَسِلَ لَنَا بِقَوْلِ كُلِّ مَنْ رَوَاهُ: وَأَنَا أَحْبُّكَ؛ فَقُلْ» إِلَى آخِرِهِ.^(٢)

□ ومنها العزیز، وهو ما رواه اثنانٍ أو ثلاثة، كأن ينفردَ عن الزُّهريِّ - وشبهه ممَّن يُجمع حديثه من الأئمة، كقتادة - اثنانٍ أو ثلاثة، كذا قاله ابن الصَّلَاح.^(٣)

□ ومنها المشهور، وهو ما رواه أربعة من الرواة - من ابتدائه إلى انتهائه - فما فوقها ما لم يبلغ حدَّ التواتر.

فإن بلغه فهو المتواتر، وهو ما نقله جمعٌ لا يمكن توافُقهم على الكذب عن مثلهم، من أوَّل الإسناد إلى آخره.

□ ومنها الغريب، وهو ما رواه واحدٌ فقط، في أيِّ موضع وقع التَّفَرُّد فيه من السَّند.

□ ومنها المُعنعن، وهو المشتغل على العنَّنة، وهي قول الراوي: (عن فلانٍ) مثلاً.

□ ومنها المؤنن، وهو قول الراوي: (أنَّ فلاناً) مثلاً.

□ ومنها المعلق، وهو أن يُحذفَ من مبدأ الإسناد واحدٌ فأكثر على التوالي بصيغة الجزم، ويُعزى الحديث إلى من فوق المحذوف من رواه.

١. روه أبو داود (٢/ ٦٣٠-٦٣١ برقم ١٥٢٢) وأبو نُعيم الأصبهاني في "حلية الأولياء" (١/ ٢٤١)، بلفظ «يا معاذُ، والله، إني لأحبُّكَ... أوصيك يا معاذُ، لا تدعَنَّ في دُبرِ كلِّ صلاةٍ أن تقولَ» إلى آخره، لكنَّه تسلسل بالوصية دون لفظ المحبة، والتسلسل في "سنن أبي داود" ناقصٌ، ورواه العلَّائي في "المسلسلات المختصرة" (ص: ٥١-٥٦) مسلسلاً بالوصية ولفظ المحبة، لكن من غير تقييد بأدبار الصَّلوات، وقال: «صحيح الإسناد والتسلسل».

٢. انظر "تدريب الراوي" للسُّيوطي (٢/ ٦٤١)، وانظر "جَيَادُ المُسَلِّسات" له (ص: ١٥٦-١٥٩ برقم ١١).

٣. نقله ابن الصَّلَاح في "معرفة أنواع علم الحديث" (ص: ٢٧٠) عن أبي عبد الله بن مَنْدَةَ.

وبينه وبين المُعْضَل عمومٌ وخصوصٌ من وجه^(١).

□ ومنها المبهم، وهو ما فيه راوٍ لم يُسَمَّ.

أ/٦٢ ويكون | في السَّند، كإبراهيم بن أبي عَبدَةَ، عن رجلٍ، عن واثلة^(٢)، وفي المتن، كحديث أبي سعيد الخُدْريّ في ناسٍ من أصحاب النَّبيِّ - صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَرُّوا بِحَيٍّ، فلم يُضَيِّفُوهُمْ، فُلْدَغَ سَيِّدُهُمْ، فَرَقَاهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ^(٣).

□ ومنها العالي، وهو ما قَلَّتْ رجاله في العدد بقرْبه من النَّبيِّ - صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مثلاً.

وضدّه النَّازل، وهو ما كَثُرَتْ رجاله.

□ ومنها المُرسل، وهو ما رفعه التَّابعيُّ إلى النَّبيِّ - صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وأَسْقَطَ الصَّحَابيَّ.

□ ومنها المنقطع، وهو الَّذي لم يَتَّصِلْ سنده بحالٍ من الأحوال، على أيِّ وجهٍ كان، سواءً أكان السَّاقط منه الصَّحَابيَّ أم غيره.

١. انظر "تدريب الراوي" للسُّبُوطِيّ (١/ ٢٥٠)، وتقييد التَّعليق بصيغة الجزم منسوبٌ إلى ابن الصَّلَاح؛ لقوله في "معرفة أنواع علم الحديث" (ص: ٧٠): «لم أجد لفظ "التَّعليق" مستعملاً في مثل قوله: (يُروى عن فلانٍ) و(يُذكر عن فلانٍ) وما أشبهه ممَّا ليس فيه جزم».

٢. روى النَّسائيُّ في "الكبرى" (٧/ ١٨١ برقم ٥٠٨٢) حديثاً بهذا الإسناد، والمبهم فيه هو العَرِيف بن عِيَّاش الدَّيْلَميُّ، كما جاء مُسمًى في الرِّواية التَّالية (٧/ ١٨٢ برقم ٥٠٨٣) وفي "سنن أبي داود" (٦/ ٩٤ برقم ٣٩٦٤)، وانظر "المُستفاد من مبهمات المتن والإسناد" لابن العراقيّ (٢/ ٨٨١).

٣. أخرجه البخاريُّ (٣/ ٩٢-٩٣ برقم ٢٢٧٦) ومسلمٌ (٧/ ١٩ برقم ٥٨٦٣)، والرَّافعيُّ المبهم هو أبو سعيد الخُدْريُّ، كما جاء مُسمًى في "مسند عبد بن حُمَيد" (المنتخب: ص: ٢٧٤ برقم ٨٦٦)، وانظر "فتح الباري" لابن حجرٍ (هُدَى السَّاري: ص: ٢٨١).

فهو والمرسل واحدٌ،^(١) قال النَّوَوِيُّ: «وهذا هو الصَّحِيح».^(٢)

□ ومنها المُعْضَل، وهو ما سقط من إسناده اثنان فصاعدًا على التوالي.

أما إذا لم يَتَوَالَ، فهو منقطعٌ من موضعين.

□ ومنها المدلّس، وهو أن يرويَ عَمَّنْ عاصره أو لقيَه ممَّا لم يسمع منه، بل سمعه من رجلٍ عنه، موهماً سماعه، قائلًا: (قال فلانٌ) أو: (عن فلانٍ) أو: (أنَّ فلانًا)، أو أنه لم يُسْقِطه، لكنَّ يسمّيه أو يُكَنِّيه أو ينسُبه أو يصفه بأوصافٍ لا يُعرَف بها.

□ ومنها الشاذُّ، وهو ما روى الثِّقَّة مخالفاً لرواية النَّاس، لا إن كان | يروي الثِّقَّة ما لا يروي غيره.

□ ومنها المقلوب، وهو إبدال راوٍ من الرُّوَاة الذين اشتهر ذلك الحديث بروايتهم براوٍ آخر في طبقته؛ فيجعل مكانه، أو أنه يؤخذُ إسناده متينٌ فيجعل على متينٍ آخر، وعكسه.

□ ومنها الفرد، وهو ما انفرد بروايته ثقةٌ من الثِّقات، وخلا عن المتابع والشَّاهد، أو قيَّدته ببلدٍ معيَّن، أو براوٍ مخصوص، كـ(لَمْ يروه عن فلانٍ إلَّا فلانٌ).^(٣)

١. يعني بالمرسل هنا اصطلاح الفقهاء والأصوليين، لا الاصطلاح الذي سبق تعريفه، وقد اقتطع المؤلف هذه العبارة من سياقها في "تدريب الراوي" للسُّبُوطِي (١/ ٢٣٥)، فتجَرَّد الضَّمير (هو) من مرجعه الذي قصده السُّبُوطِي، وهو المرسل عند الفقهاء والأصوليين، وأوهم العود على المرسل المُعرَّف هنا في كلام المؤلف.

٢. انظر "إرشاد طُلاب الحقائق" للنَّوَوِيِّ (١/ ١٨٠)، حيث قال: «الصَّحِيح ... أنَّ المنقطع ما لم يتَّصل إسناده، على أيِّ وجهٍ كان الانقطاع»، وانظر مثله في "التَّقريب والتَّيسير" له (ص: ٣٥).

٣. انظر "منظومة البيئوني" (شرح الرُّزْقَانِي: ص: ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٢).

□ ومنها المُعَلَّ، ويسمونه "المعلول"، وهو ما التبس بعلّة فيها غموض^(١)، وهي^(٢) عبارة عن سببٍ غامضٍ خفيٍّ قادحٍ في الحديث، مع أنّ الظاهر السّلامة منه.

□ ومنها المضطرب، وهو ما رُوِيَ من راوٍ واحدٍ مرّتين أو أكثر، أو من راويين أو رواة، على أوجهٍ مختلفةٍ متقاربة، أي: ولا مرجّح.

فإن رجحت إحدى الروايتين أو الروايات بحفظ راويها - مثلاً - أو كثرة^(٣) صحبته للمروّي عنه أو غير ذلك، فالحكم للرّاجحة، ولا يكون الحديث مضطرباً، لا بالنّظر للرّاجحة، ولا للمرجوحة، بل هي شاذّة أو منكّرة.

□ ومنها المدرج، وهو ما أدرج في الحديث من كلام بعض الرّواة متّصلاً به من غير فصل؛ فيُتوهّم أنّه من تتمّة الحديث المرفوع. |

أ/٦٣

ويُدرّك ذلك بوروده منفصلاً في روايةٍ أخرى، أو بالتّنصيص على ذلك من الرّاوي، أو بعض الأئمّة المطلّعين، أو باستحالة كونه - صلّى الله تعالى عليه وسلّم - يقول ذلك، مثاله: «من مسّ

١. في "الأصل": «ما التبس بقلة غموض»، فكلّمه (قلّة) مصحّفة من (علّة)، ولا يصحّ وصف العلّة بالغموض؛ لأنّه مصدرٌ جامدٌ، وقول البيهقيّ (شرح الرّزقانيّ: ص: ١٨٣-١٨٤): «وما بعلّة غموضٍ أو خفاً»، فمؤوّلٌ، واختلف الشّراح في توجيهه، وإنّما اضطرّه إليه النّظم، ولا مسوّغٌ لمثله في فُسحة التّثر؛ فلذلك ترجّح عندي سقوط كلمة، ويجوز أن تكون (فيها) كما أثبتّه.

٢. في "الأصل": «أو هو»، فجعل تعريف العلّة تعريفاً للحديث المُعَلّ، فأصلحتها ليكون ما بعدها تعريفاً للعلّة المذكورة بالغموض، ولم يعتدّ المؤلّف ذكّر تعريفيّن للنوع الواحد حتّى يذكر هنا تعريفيّن للمُعَلّ، وأيضاً، فإنّ اضطراب العبارة في هذا الموضع يُقَرِّب احتمال خطإ النّاسخ فيها، والله أعلم.

٣. في "الأصل": «وكثرة صحبته»، والمعنى يوجب (أو)، ولعلّ الهمزة سقطت في النّسخ، ويؤكّده قوله بعد: «أو غير ذلك»، والعبارة منقولة من "تدريب الرّاوي" للسّيوطيّ (١/ ٣٠٨).

أُنْثِيَّهِ وَذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»،^(١) انتهى،^(٢) فأدرج «من مَسَّ أُنْثِيَّهِ»؛ لَأَنَّهُ لَا يُعَقَّلُ إِجَابُ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الْأُنْثِيَّيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

□ ومنها المُدَبِّجُ، بضم الميم وفتح الدال وتشديد الباء الموحدة وآخره جيمٌ، وأوّل من سمّاه بذلك الدّارقطني،^(٣) ويقال له: "روايةُ القرنين عن القرنين"،^(٤) وهو أن يروي القرنان - المشتركان في السّنّ والأخذ عن المشايخ - كلّ منهما عن الآخر، كأبي هريرة يروي عن عائشة،^(٥) وهي تروي عنه،^(٦) وكمالك والأوزاعي: كلّ منهما يروي عن الآخر،^(٧) وكأحمد بن حنبل وعلي بن المديني أيضاً.^(٨)

فلو روى أحد القرنين عن الآخر من غير عكسٍ، لم يُسمَّ "مُدَبِّجًا"، بل يُسمَّى "رواية

١. أخرجه الدّارقطني في "سننه" (١/ ٢٦٩ برقم ٥٣٦) من حديث عبد الحميد بن جعفر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن بُسْرَةَ بنتِ صفوان رضي الله عنها، ولفظه: «من مَسَّ ذكره أو أنثيّه أو رُفِعَ فليَتَوَضَّأْ»، ويَبَيّن إدراج لفظ الأنثيين والرُفْعَيْنِ.

٢. انظر "تدريب الراوي" للسُّيوطي (١/ ٣١٤-٣١٥ و٣١٨)، وقد أورد الحديث المذكورَ مثلاً للإدراج في وسط المتن، لا للإدراج الذي يُدرك بامتناع صدره من النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٣. انظر "التَّقْيِيدُ وَالْإِيضَاحُ" للعراقي (ص: ٣٣٤).

٤. يعني كما يُطْلَقُ على النوع اسمُ الجنس؛ فيقال للرجل: (إنسانٌ)، ولا يريد التَّسْوِيَةَ بين "المُدَبِّجِ" و"رواية القرنين عن القرنين"، وسبأني نصّه على التَّفريق بينهما.

٥. أخرجه أبو داود (٢/ ١٥٧-١٥٨ برقم ٨٧٩) والنسائي (١/ ٣٥٠ برقم ١٧٤) وابن ماجه (٥/ ١٤ برقم ٣٨٤١) وطرفه أنَّ عائشة - رضي الله عنها - قالت: «فقدتُ رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ذاتَ ليلةٍ، فَلَمَسْتُ المسجدَ، فإذا هو ساجدٌ»، واللفظ لأبي داود.

٦. أخرجه الإمام أحمد (١٦/ ٤٢٤ برقم ١٠٧٢٧) والحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص: ٢١٥)، وذكره مثلاً للتدريج، وفيه أنَّها قالت لأبي هريرة: «أنت الذي تحدّث أنَّ امرأةً عُدِّيت في هَرَّةٍ لها ربطتها» الحديث.

٧. انظر "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص: ٢١٧-٢١٨)، فقد أخرج الروايَيْنِ مثلاً للتدريج.

٨. رواية الإمام أحمد عن علي بن المدينيّ أخرجهَا أبو الشَّيْخ الأصبهانيّ في "ذُكْرُ الْأَقْرَانِ" (ص: ١١٥ برقم ٤٣١)، ورواية علي بن المدينيّ عن الإمام أحمد أخرجهَا الدّارقطنيّ في "سننه" (٢/ ٢٤١-٢٤٢ برقم ١٤٦٤)، وعلّقها التّرْمِذِيُّ (١/ ٥٥٥ بعد الحديث ٥٥٣)، وذكر ابن الصّلاح لهذا المثلَّ للتدريج في "معرفة أنواع علم الحديث" (ص: ٣٠٩).

الأقران".

□ ومنها المتفق والمفترق؛ لأنَّ الرُّواة إن اتَّفقت أسماءهم وأسماء آبائهم، أو مع أجدادهم، واختلفت أشخاصهم، فهو المتفق في اللفظ والخطِّ، والمفترق؛ لاختلاف الأشخاص.

وهو فنُّ مهمٌّ، ومن فوائد معرفته الأمن من اللبس؛ فربما يُظنُّ المتعدِّد واحدًا، | وربَّما يكون أحد المتفقين ثقةً والآخر ضعيفٌ؛ فيضعف ما هو صحيحٌ أو يُصحَّح ما هو ضعيفٌ. وهو أقسامٌ.

الأوَّل: من اتَّفقت أسماءهم وأسماء آبائهم، كالخليل بن أحمد، وهو ستَّة: الأوَّل: شيخ سيَّويه، والثَّاني: أبو بشر المُرَني البصريُّ، والثَّالث: أصبهانيُّ، والرَّابع: أبو سعيد السَّجزيُّ، والخامس: أبو سعيد البُستيُّ القاضي المُهلبيُّ، والسادس: أبو سعيد البُستيُّ الشَّافعيُّ: دخل الأندلس، وحَدَّث عن أبي حامد الإسفرايينيِّ، فكلُّ من هؤلاء الستَّة يقال له: "الخليل بن أحمد". (١)

ومن أمثلة هذا القسم في الصحابة: أنس بن مالك خادِمُ المصطفى - صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أنصاريُّ، وأيضًا: كَعْبِيٌّ قُشَيْرِيٌّ، وأيضًا: أبو مالك الإمام الفقيه رضي الله - تَعَالَى - عنه، وأيضًا: حِمَصيٌّ، وأيضًا: كوفيٌّ، فكلُّ منهم "أنس بن مالك". (٢)

□ ومنها المتروك، وهو ما انفرد بروايته راوٍ واحدٌ وقد أُجمِع على ضعفه. (٣)

وقال ابن حجر: «هو ما يُتَّهم راويه بالكذب، ولا يُروى ذلك الحديث إلَّا من جهته،

١. انظر "معرفة أنواع علم الحديث" لابن الصَّلاح (ص: ٣٥٨-٣٥٩).

٢. انظر "المتفق والمفترق" للخطيب البغدادي (١/ ١٢٠-١٤٩)، وقال: «منهم اثنان من صحابة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» يعني الأوَّلين.

٣. روى ابن الصَّلاح في "معرفة أنواع علم الحديث" (ص: ١٢٦-١٢٧) عن أحمد بن صالح المِصريِّ أنَّه قال: «لا يُترك حديث رجلٍ حتَّى يجتمع الجميع على ترك حديثه، قد يقال: (فلانٌ ضعيفٌ)، فأما أن يقال: (فلانٌ متروكٌ) فلا، إلَّا أن يُجمِع الجميع على ترك حديثه».

ويكونُ مخالفًا للقواعد المعلومة، وكذا من عُرف بالكذب في كلامه، وإن لم يظهر منه وقوعُ ذلك في الحديث النبويِّ»^(١).

□ ومنها الموضوع، وهو | الحديث الكذب الذي لم يطابق الواقع، المخلوق، المصنوع على النبيِّ صَلَّى الله - تعالى - عليه وسلَّم، القائل في حقِّ فاعله: «من كذب عليَّ متعمِّدًا، فليتبوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»،^(٢) وأيضًا: «إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ ككَذِبٍ عَلَيَّ أَحَدِكُمْ»،^(٣) ومن ثَمَّ كان الكذب عليه - صَلَّى الله تعالى عليه وسلَّم - كبيرةً، قاتل الله فاعله.

وهو شرُّ الضَّعِيف وأقبحه، وهو متَّفَقٌ عليه،^(٤) ويليه المتروك ثم المنكر ثم المعلَّل ثم المُدْرَج ثم المقلوب ثم المضطرب، كذا رتبه ابن حجرٍ،^(٥) وقال الخطَّابيُّ: «شرُّها الموضوع ثم المقلوب ثم المجهول»،^(٦) وقال الزَّركشيُّ في "مختصره": «ما ضَعُفَ لا لعدم اتِّصاله سبعة أصنافٍ: شرُّها الموضوع ثم المُدْرَج ثم المقلوب ثم المنكر ثم الشَّاذُّ ثم المعلَّل ثم المضطرب»^(٧).

قال الشيخ السيوطي رحمه الله تعالى: «وهذا ترتيبٌ حسنٌ، وينبغي جعلُ المتروك قبل

١. انظر "نزهة النَّظَر" لابن حجرٍ (ص: ٨٨ و ٩١).

٢. أخرجه البخاريُّ (١/ ٣٣ برقم ١١٠ و ٢/ ٨٠ برقم ١٢٩١) ومسلَّم (المقدِّمة: ١/ ٧ برقم ٤ و ٨ برقم ٥) من حديث أبي هريرةٍ والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهما، وله شواهد كثيرةٌ في "الصَّحِيحَيْنِ" وغيرهما، وهو حديثٌ متواترٌ.

٣. هو مَطْلَعٌ حديث المغيرة بن شعبة - رضي الله عنه - الَّذِي سبق تحريجه، ولفظه: «عليَّ أحدٌ»، وفي بعض نُسخ "المصنَّف" لابن أبي شيبة (١٤/ ٤٠٤ برقم ٢٧٩٣٧): «ليس ككَذِبِ أَحَدِكُمْ»، وهو من إضافة المصدر إلى المفعول، كما تقول مثلاً: (ذهابُ المسجد)، والمعنى: ذهبَ إليه، واللفظ الَّذِي ذكره المؤلِّف في "المقنع في علوم الحديث" لابن المُلقِّن (١/ ٢٧٢).

٤. أي: كونُ الموضوع شرَّ الضَّعِيف أمرٌ متَّفَقٌ عليه، وأصل العبارة في "تدريب الرَّاوي" للسيوطي (١/ ٣٤٧).

٥. انظر "نخبة الفِكر" (نزهة النَّظَر: ص: ١٥٣-١٥٤)، لكن ليس في كلامه ما يقتضي تقديم المُدْرَج على المقلوب، والمقلوب على المضطرب، وفي كلامه بعد ذلك: حديثُ المجهول ثم المبتدع ثم سيِّئُ الحفظ، لكنَّ المؤلِّف أخذ الكلام من "تدريب الرَّاوي" (١/ ٣٤٧)؛ فتابع السيوطي في فهمه، واقتصر على ما نقله.

٦. انظر "معالم السنن" للخطَّابيِّ (١/ ٦).

٧. نقله السيوطيُّ في "تدريب الرَّاوي" (١/ ٣٤٨).

المُدْرَج، وأن يُقالَ فيما ضَعُفَهُ لعدم اتِّصاله: شَرُّ الْمُعْضَلِ ثُمَّ الْمُنْقَطِعِ ثُمَّ الْمُدْلَسِ ثُمَّ الْمُرْسَلِ»^(١).
ويجزم رواية الموضوع مع العلم بوضعه في أيِّ معنى كان: من أحكامٍ وقصصٍ وترغيبٍ
وغيرها، إلَّا أن يكونَ مبيِّنًا، أي: مقرونًا ببيان وضعه.

ثمَّ الكذَّابون المعروفون بوضع الحديث أربعة: ابنُ أبي يحيى بالمدينة، والواقديُّ | ببغداد،
ومقاتلٌ بخُرَّاسانَ، ومحمَّد بن سعيدٍ المصلوبُ بالشَّام، انتهى^(٢).
ومثَّل له العراقيُّ بحديث «حُبُّ الدُّنْيَا رَأْسُ كُلِّ خَطِيئَةٍ»^(٣).

□ ومنها المؤتلف والمختلف، وهو فنُّ جليلٌ، يَقْبُحُ جهْلُهُ بأهل العلم، لا سيَّما أهل
الحديث، ومَن لم يعرفه يَكْثُرُ خطؤه.

وهو ما يَتَّفَقُ فِي الْخَطِّ دُونَ اللَّفْظِ.

ومن ذلك "سَلَامٌ": كُلُّهُ مُشَدَّدٌ إِلَّا خَمْسَةٌ؛ فَإِنَّهَا مُخَفَّفَةٌ: الْأَوَّلُ: سَلَامٌ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ
الْحَبَرِ الصَّحَابِيِّ، والثَّانِي: سَلَامٌ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنِ سَلَامٍ بْنِ الْفَرَجِ الْبَيْكَنْدِيِّ شَيْخِ الْبَخَارِيِّ، والثَّالِثُ:
سَلَامٌ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ نَاهِضٍ الْمُقَدَّسِيِّ، والرَّابِعُ: جَدُّ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ سَلَامٍ الْجُبَّائِيِّ
الْمَعْتَزَلِيِّ، والخَامِسُ: سَلَامٌ بْنُ أَبِي الْحَقِّيقِ.

ومن ذلك "حِزَامٌ": بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالزَّايِ فِي قُرَيْشٍ، وَبِفَتْحِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالرَّاءِ فِي الْأَنْصَارِ.
ومن ذلك^(٤) "الْعَيْشِيُّونَ": بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ بَعْدَهَا تَحْتِيَّةٌ فَشَيْنٌ مَعْجَمَةٌ: بِصُرْيُونٍ، مِنْهُمْ

١. انظر المصدر السابق.

٢. أخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٢١٧ / ١٥) عن النَّسَائِيِّ، وابن أبي يحيى المذكور هو إبراهيم بن محمد بن
أبي يحيى الأَسْلَمِيُّ ولاءُ الفقيه، والواقديُّ هو محمد بن عمر بن واقدٍ صاحب المغازي، ومقاتلٌ المقصود هو ابن سليمان
الْبَلْخِيُّ الْمُفَسِّرُ.

٣. مثَّل به العراقيُّ في "شرح التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ" (٣١٥ / ١)، وعزاه إلى "شُعْبِ الْإِيمَانِ" لِلْبَيْهَقِيِّ (١٣ / ١٠٢) برقم
١٠٠١٩، وقد أخرجه - من طريق ابن أبي الدنيا في "ذِمِّ الدُّنْيَا" (الموسوعة: ٢ / ٤٣٧ برقم ٣٦٦٧) - من حديث الحسن
البصريِّ مرسلًا، وردَّ السَّخَاوِيُّ في "المقاصد الحسنة" (ص: ٢٩٧) وَضَعَهُ بِالْوَضْعِ.

٤. كلمة (ذلك) سقطت من "الأصل"، ولا بدَّ منها، وفي قوله: (من ذلك) في المثالين قبل وبعد دلالة عليها.

عبد الرَّحْمَنُ بْنُ الْمُبَارَكِ، وبالمهملة مع الْمُوَحَّدة: كَوْفِيُّونَ، منهم عُبيد الله بْنُ مُوسَى، وبالسِّين المهملة مع التُّون: شامِيُّونَ، منهم عُمَيْرُ بْنُ هَانِيٍّ وَبِلَالُ بْنُ سَعْدٍ^(١) التَّابِعِيَّانِ، انتهى^(٢) |

١/٦٥

وفي هذا القَدْر كفايةٌ لِمَنْ تبصَّرَ، وبالمعاني تفكَّرَ، وصَلَّى اللهُ - تعالى - على سيِّدنا مُحَمَّدٍ، وعلى آله وصحبه، وسلَّم، عددٌ معلوماته، ومدادٌ كلماته، كلِّما ذكره الذَّاكرون وغفل عن ذكره الغافلون، لا رَبَّ غَيْرُهُ، وما كنَّا لنهتدي لولا أن هدانا الله.



تمَّت هذه المقدِّمةُ على يد جامعها الفقير، المعترف بالعجز والتَّقصير، الرَّاجي من مولاهُ - تعالى - بلوغَ الآمال، في هذه وفي^(٣) المَال، الحَقِير: مُحَمَّدُ ابْنِ المرحوم العَلَّامة الشَّيخ عبدِ العالِ^(٤) القُرَشِيِّ الجَعْفَرِيِّ المالِكِيِّ القَادِرِيِّ، غفر الله لهما ووالديهما^(٥) ومحبيهما، وفعلَ ذلك بأولاده والمسلمين، سائلاً من كلِّ واقِفٍ عليها أن يسترَّ خاءَ "الحُطَّا" بغيرِ "الغَطَّا"،^(٦) والدُّعاء بالخير^(٧) والنَّجاة من جميع المهالك، منَ العظيم القدير المالك.



١. في "الأصل": (الهالكي)، وهي مقحمةٌ خطأ، ولعلَّها من النَّاسخ، وسيأتي التَّنبيه على الخلاف في نسبته.
٢. قوله: «ومن ذلك "سَلَامٌ" إلى آخره ملخَّصٌ من كلام النَّوَوِيِّ في "إرشاد طُلَّاب الحقائق" (٢/ ٦٩٧-٧٠٢) و"التَّقريب والتَّيسير" (ص: ١٠٦)، وتابع النَّوَوِيُّ في نسبة بلالِ بنِ سَعْدٍ إلى عَنَسِ الحاكمِ في "معركة علوم الحديث" (ص: ٢٢١)، ولم أجد من وافقه، وقال المِزِّي في ترجمته من "تهذيب الكمال" (٤/ ٢٩١): «الأشعريُّ، وقيل: الكِنْدِيُّ»، وقال الدَّهَبِيُّ في "سير أعلام النبلاء" (٥/ ٩٠): «السَّكُونِيُّ»، وهم بطَّنٌ من كِنْدَةَ، والأشعر وَكِنْدَةُ وَعَنَسٌ قِبَائِلُ شَتَّى.
٣. في موضع (وفي) بياضٌ في "الأصل"؛ فأكملته بما يناسب السِّياق.
٤. يجوز حذفُ الياء من اسم (العالِي) على نِيَّةِ الوقف، وهو اللَّائق بالسَّجعة في هذا الموضع.
٥. في "الأصل": (ووالديهما)، وهو تصحيفٌ من النَّاسخ: أبْدَل بياء الجمع تاءً تأنيثًا.
٦. في الأصل: (العين) بالمهملة، والأقرب أنَّها: (العين) بالمعجمة، وهو الغيم، وانظر "تاج العروس" لمرتضى الزَّيْدِيِّ (٣٥/ ٤٨٥)؛ فيستقيمُ الكلام، ويظهر ما فيه من لطافةٍ وطرافةٍ.
٧. في موضع (بالخير) بياضٌ في "الأصل"؛ فأكملته بما يناسب السِّياق.

كتبه الفقير: محمَّد بن فرَّح، غفر الله له ولوالديه، وإخوانه وإخوته، ولسائر المسلمين،
آمين، آمين.



الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وثنال البركات، وتنزل الرحمات، أحمده - سبحانه - بأحسن الأسماء وأجمل الصفات، وأشكره على ما رزق وأجزل من الهبات، وأصلي على نبيه محمد، خير الأنبياء: أحيا به الناس من بعد الموات، وأخرجهم بسنته من الظلمات، وأسلم تسليمًا كثيرًا، دائمًا دوام الأرض والسموات.

أمّا بعد، فقد أعان الله على ختم هذا البحث بمَنِّه وكرمه، ويسر هذه النشرة للرسالة لتكون أول خدمة لها، وتنفّض عنها غبار ثلثمائة سنة أو تزيد، ووفق للتعريف بمؤلفها ليكون أول ترجمة له، ويحيى ذكره بعد أن نسيت كتبه التراجم والسير قرونًا طويلة؛ فلعل الله يصل بذلك أجره، ويجدد ترحم المسلمين عليه ودعاءهم له.

وقد اجتهدت في دراسة هذه الرسالة من كل وجه باستيعاب وإنصاف، وفي تحقيقها تحقيقًا علميًا دقيقًا، فما كان فيه من صواب، فمحض توفيق الله جل ثناؤه، ولا حول ولا قوة إلا به، وما كان من خطأ - ولا بد منه - فهو مني بعجزتي وتقصيري، وأستغفر الله منه.

هذا، وأدوّن هنا أهم نتائج البحث، وبعض التوصيات.

□ النتائج.

١. الشيخ محمد بن عبد العالي بن عبد الملك بن عمر بن عبد الملك القرشي الجعفري، السُّيُوطي البُوتَيْجِي، الأزهرِي، المالكي، الأشعري، القادري، من علماء القرن الحادي عشر، وتُؤَيَّى بين سنة ستِّ وستين وسنة ستِّ وسبعين وألف، وقد فُقدت ترجمته، وأبقت رسالته في "أصول الحديث" ذكره، وشيئًا من علمه.

٢. الرسالة محلُّ البحث لا يُعرف لها اسمٌ يُمَيِّزها، واقترحت تسميتها "الفوائد الحسان" في مصطلح الحديث، وهو اسمٌ مستمدٌ من وصف المؤلف لها.

٣. صنَّف المؤلف رسالته بين سنة ستِّ وستين وسنة ستِّ وسبعين وألف.

٤. استمدَّ المؤلف رسالته من مصادر متعدِّدة، وأهمُّها "تدريب الراوي" للسُّيُوطي، حيث

اعتمد عليه كثيرًا، واستمدَّ منه كثيرًا ممَّا نقله عمَّن تقدَّمه.

٥. سلك المؤلِّف منهجًا واضحًا في رسالته؛ فذكر خمسةً وثلاثين نوعًا من علوم الحديث، فرتبها ترتيبًا حسنًا، وشرحها بعبارةٍ وجيزةٍ واضحةٍ، وعُني بتعريفها اصطلاحًا، ودكَّر أهمَّ مسائلها وأحكامها وأقسامها، وبعضَ أمثلتها.

٦. تميَّزت الرِّسالة بمحاسنٍ كثيرةٍ ترغَّب في نشرها وتدريسها وحفظها وتفهمها، وذكرت منها إحدى عشرة مسألة.

٧. تؤخذ على المؤلِّف مسائل: لا تنقص من قيمة رسالته، ولا تمنع من الاستفادة منها، وشرحتُ ذلك في سبع مسائل.

٨. الرِّسالة وثيقة الصِّلة بمنظومة البيهقي، وإن لم يُشير المؤلِّف إلى ذلك؛ فهي مبنية عليها، وقد وافقت ترتيبها غالبًا، وتضمَّنت شرحها، وزادت عليها كثيرًا.

٩. الرِّسالة مناسبةٌ للإبتداء بها في دراسة علم "المصطلح"، وتُمهِّد طريق من فهمها إلى ما هو أوسع منها من المتون والمصنَّفات.

١٠. الرِّسالة ثابتة عن مؤلِّفها بغير شكٍّ؛ لوثاقة النسخة المعتمدة من وجوه، مع نصِّ ناسخها على اسم المؤلِّف في موضع، ونقله عنه تصريحه باسمه في موضعٍ آخر.

١١. لم أجد للرِّسالة إلا نسخةً واحدةً، محفوظةً في المكتبة السُّليمانية بإسطنبول، وهي نسخةٌ جيِّدةٌ واضحةٌ، واستظهرت أنَّها منقولةٌ من أصل المؤلِّف.

١٢. الرِّسالة وجيزةٌ، وتضمَّنت مهمَّاتِ علم "المصطلح"، بعبارةٍ واضحةٍ، وأمثلةٍ سهلةٍ، ونقولاً مفيدةٍ عن أهل العلم، وقد حقَّقتها في هذا البحث، ودرستها، وعلَّقتُ عليها.

١٣. هذه أوَّلُ نشرٍ للرِّسالة، ولعلَّها تنفع من يقرؤها من طلبة العلم، فيبلغ المؤلِّف ثوابها، رحمه الله وغفر له.

□ التَّوصِيَّات.

١. شَرِّحْ الرِّسَالَةَ الْمُحَقَّقَةَ شَرْحًا وَافِيًّا: يُفَكِّ رَمُوزَهَا، وَيَسْتَخْرِجْ كُنُوزَهَا؛ لِيَكْمُلَ انْتِفَاعُ الطُّلَّابِ بِهَا، وَيُعَيَّنَ الْمُعَلِّمِينَ عَلَى تَدْرِيسِهَا.
 ٢. تَحْقِيقِ الْمَتُونِ الْعِلْمِيَّةَ الَّتِي لَمْ يَسْبِقْ نَشْرُهَا - فِي فَنِّ "المصطلح" خَاصَّةً - تَحْقِيقًا عِلْمِيًّا دَقِيقًا، وَنَشْرُهَا؛ لِمَا فِيهَا مِنْ ثَرْوَةٍ عِلْمِيَّةٍ، وَفِي كَثَرَتِهَا مِنْ تَنْوِيعٍ لِاخْتِيَارَاتِ الْمُعَلِّمِينَ وَالطُّلَّابِ.
 ٣. اتَّبِعْ سَنَنَ الْعُلَمَاءِ السَّابِقِينَ فِي التَّصْنِيفِ فِي عِلْمِ "المصطلح" بِمَا يَنَاسِبُ الْعَصْرَ، وَيُقَرِّبُ تَرَاثَ السَّلَفِ إِلَى أَتْبَاعِهِمْ مِنَ الْخَلْفِ.
 ٤. الْمُقَارَنَةُ بَيْنَ الْمَتُونِ الْمُخْتَصِرَةِ فِي عِلْمِ "المصطلح"، وَدِرَاسَتُهُ مَا بَيْنَهَا مِنَ الصِّلَاتِ وَالِاتِّفَاقِ، وَوُجُوهِ الْإِخْتِلَافِ وَالِافْتِرَاقِ؛ لِيُفْهَمَ تَطَوُّرُ هَذَا الْعِلْمِ، وَلِيُنْتَقَى الشَّارِحُ وَالطَّلَّابُ وَالْقَارِئُ مَا يَنَاسِبُهُمْ مِنْهَا عَنْ مَعْرِفَةٍ تَفْصِيلِيَّةٍ دَقِيقَةٍ.
- هَذَا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوَّلًا وَآخِرًا، وَبَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم - وَبَارَكَ وَأَنْعَم - عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ؛ فَاسْتَقَامَ دِينُهُ وَتَمَّ.



قائمة المصادر

- اختصار علوم الحديث، لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت: ٧٧٤)، تحقيق د. ماهر بن ياسين الفحل، دار الميمان، الرياض، ١٤٣٤.
- إرشاد طلاب الحقائق إلى سنة خير الخلائق، لمُحْيِي الدين يحيى بن شرف المُرِّي النَّووي (ت: ٦٧٦)، تحقيق عبد الباري بن فتح الله السَّلَفِي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ١٤٠٨.
- الاعتصام، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشَّاطِبي (ت: ٧٩٠)، تحقيق د. محمد بن عبد الرحمن الشُّقْرِ ود. سعد بن عبد الله آل حُمَيْد ود. هشام بن إسماعيل الصَّيْنِي، دار ابن الجوزي، الدمام، ١٤٢٩.
- الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء وعيون أخبارهم الشَّاهدة بإمامتهم وفضلهم في آدابهم وعلمهم، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النَّمَرِي القُرطُبي (ت: ٤٦٣)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤١٧.
- البرهان في أصول الفقه، لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجُونَيْي (ت: ٤٧٨)، تحقيق د. عبد العظيم الدَّيب، طبع على نفقة أمير دولة قطر، قطر، ١٣٩٩.
- تاج العروس من جواهر القاموس، لأبي الفيض محمد مرتضى بن محمد الحسيني الزَّيْدِي (ت: ١٢٠٥)، تحقيق مجموعة من الباحثين، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ١٤٢٢.
- تأريخ بغداد = تأريخ مدينة السلام، للخطيب أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت: ٤٦٣)، تحقيق د. بشَّار بن عَوَّاد بن معروف، دار الغرب، بيروت، ١٤٢٢.
- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر الكِنَانِي العَسْقَلَانِي (ت: ٨٥٢)، تحقيق محمد بن علي النَّجَّار، ومراجعة علي بن محمد البَجَاوِي، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة، ١٣٨٣.
- تدريب الراوي بشرح تقريب النَّوَوِي، لجلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر الشُّيُوطِي (ت: ٩١١)، تحقيق نظير بن محمد الفارزايي، مكتبة الكوثر، بيروت، ١٤١٥.
- التَّذَكُّرَة في علوم الحديث، لابن المُلَقِّن: سراج الدين أبي حفص عمر بن علي الأنصاري (ت: ٨٠٤)، تحقيق علي بن حسن بن عبد الحميد، دار عَمَّار، عمان، ١٤٠٨.
- التعريفات، للشَّريف علي بن محمد الجُرْجَانِي (ت: ٨١٦)، حققه مجموعة من العلماء، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ١٤٠٣.

- التّقریب والتّيسير بمعرفة سُنن البشير النّدير، لمُحيي الدّين يحيى بن شرف المُرّيّ النَّوويّ (ت: ٦٧٦)، تحقيق محمّد بن عثمان الحُشّش، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ١٤٠٥.
- تقويم الأدلّة في أصول الفقه، لأبي زيد عبد الله بن عمر الدّبُوسيّ الحنفيّ (ت: ٤٣٠)، تحقيق خليل بن محيي الدّين الميّسي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢١.
- التّقييد والإيضاح لما أُطلق وأُغلق من كتاب ابن الصّلاح، لزين الدّين أبي الفضل عبد الرّحيم بن الحسين العراقيّ (ت: ٨٠٦)، تحقيق عبد الرّحمن بن محمّد بن عثمان، المكتبة السّلفيّة، المدينة المنوّرة، ١٣٨٩.
- التّكميل بما في تأنيب الكوثريّ من الأباطيل، لعبد الرّحمن بن يحيى المّعلميّ اليمانيّ (ت: ١٣٨٦)، تحقيق عليّ بن محمّد العمران ومحمّد أجمل بن أيّوب الإصلاحيّ، دار عالم الفوائد، مكّة المكرّمة، ١٤٣٤.
- تهذيب الكمال في أسماء الرّجال، لجمال الدّين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرّحمن الفُضاعيّ المزيّ (ت: ٧٤٢)، تحقيق د. بشّار بن عوّاد بن معروف، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤٠٠.
- الجامع، لأبي عيسى محمّد بن عيسى السّلميّ التّرمذيّ (ت: ٢٧٩)، تحقيق بشّار بن عوّاد بن معروف، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ١٩٩٦ م.
- جامع الأصول في أحاديث الرّسول، صلّى الله عليه وسلّم، لابن الأثير: مجد الدّين أبي السّعادات المبارك بن محمّد بن محمّد الشّيبانيّ الجزيّ (ت: ٦٠٦)، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلوانيّ، دمشق، مطبعة الملاح، دمشق، مكتبة دار البيان، دمشق، ١٣٨٩-١٣٩٢.
- الجواهر المكلّلة في الأخبار المُسلّسة، لشمس الدّين أبي الخير محمّد بن عبد الرّحمن السّخاويّ (ت: ٩٠٢)، تحقيق محمّد بن إبراهيم الحسين، دار الحديث الكتّائيّة، طنجة، ١٤٣٣.
- جيّاد المُسلّسات، لجلال الدّين أبي الفضل عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ (ت: ٩١١)، تحقيق محمّد بن عوّامة، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت، ١٤٢٣.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نُعيم أحمد بن عبد الله الأصبهانيّ (ت: ٤٣٠)، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ودار الفكر، بيروت، ١٤١٦.
- ذِكر الأقران، لأبي الشّيبخ أبي عبد محمّد عبد الله بن محمّد بن جعفر بن حيّان الأصبهانيّ (ت: ٣٦٩)، تحقيق مُسعد السّعدنيّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٧.
- ذمّ الدّنيا، لابن أبي الدّنيا: أبي بكر عبد الله بن محمّد الأمويّ مولا همّ البغداديّ (ت: ٢٨١)، ضمن موسوعة ابن أبي الدّنيا، تحقيق فاضل بن خلف الحُمّادة الرّقّيّ، دار أطلس الحضراء، الرّياض، ١٤٣٣.
- الرّزّهرات الورديّة في الفتاوى الأجهوريّة، لنور الدّين أبي الحسن عليّ بن محمّد بن عبد الرّحمن الأجهوريّ (ت: ١٠٦٦)، جمع عبد العالي بن عبد الملك بن عمر الجعفريّ البُوتيجيّ، تحقيق أحمد بن عليّ

- الدِّمِياطِيّ، مركز التراث الثقافي المغربي، الدار البيضاء، ودار ابن حزم، بيروت، ١٤٣٢.
- السُّنَن، لأبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه الرَّبَعِيّ الْقَزْوِينِيّ (ت: ٢٧٣)، تحقيق شُعَيْبِ الْأَرْنَأُوطِ وآخرين، دار الرسالة العالمية، دمشق، ١٤٣٠.
- السُّنَن، لأبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السَّجِسْتَانِيّ (ت: ٢٧٥)، تحقيق شُعَيْبِ الْأَرْنَأُوطِ ومحمد كامل قرّة بللي، دار الرسالة العالمية، دمشق، ١٤٣٠.
- السُّنَن، لأبي الحسن علي بن عمر الدَّارَقُطْنِيّ (ت: ٣٨٥)، تحقيق شُعَيْبِ الْأَرْنَأُوطِ وآخرين، مؤسسه الرسالة، بيروت، ١٤٢٤.
- السُّنَن الكبری، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شُعَيْبِ النَّسَائِيّ (ت: ٣٠٣)، تحقيق مركز البحوث بدار التأصيل، القاهرة، ١٤٣٣.
- سؤالات السَّجَزِيّ، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الضَّبِّيّ الحاكم النَّيسَابُورِيّ (ت: ٤٠٥)، تحقيق مُوقِّي بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨.
- سِير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان التُّرْكْمَانِيّ الذَّهَبِيّ (ت: ٧٤٨)، أشرف على تحقيقه شُعَيْبُ الْأَرْنَأُوطِ، مؤسسه الرسالة، بيروت، ١٤٠٥.
- شرح التَّبَصُّرَة والتَّذَكُّرَة، لزين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت: ٨٠٦)، تحقيق عبد اللطيف الهميم وماهر بن ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٣.
- شُعَبُ الْإِيمَان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البَيْهَقِيّ (ت: ٤٥٨)، أشرف على تحقيقه مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٣.
- الصَّحَّاح، وهو تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجَوْهَرِيّ الفَارَابِيّ (ت: ٣٩٣)، تحقيق أحمد بن عبد الغفور بن عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧.
- الصَّحِيح، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي مولا هم البخاري (ت: ٢٥٦)، بعناية د. محمد زهير بن ناصر النَّاصِر، دار طوق النجاة، بيروت، ١٤٢٢.
- الصَّحِيح، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القُشَيْرِيّ النَّيسَابُورِيّ (ت: ٢٦١)، بعناية د. محمد زهير بن ناصر النَّاصِر، دار طوق النجاة، ١٤٣٣.
- الضَّوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السَّخَاوِيّ (ت: ٩٠٢)، مكتبة الحياة، بيروت، ١٤١٢.
- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السَّخَاوِيّ (ت: ٩٠٢)، تحقيق عبد المنعم بن إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ، القاهرة، ١٤٢٢.

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر الكِنَانِي العَسْقلَانِي (ت: ٨٥٢)، بإشراف محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩.
- فتح القادر المُعِين المغيث في شرح منظومة البيهقي في علم الحديث، لعبد القادر بن جلال الدين المَحَلِّي البَكْرِي الصِّدِّيقي، مخطوط، محفوظ بدار الكتب المصرية، بقسم "مصطلح الحديث"، برقم (٢٦٧).
- قاعدة جليّة في التَّوَسُّل والوسيلة، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحرّاني (ت: ٧٢٨)، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، رئاسة إدارة البحوث العلميّة والإفتاء، الرِّياض، ١٤٢٠.
- لبُّ اللُّباب في تحرير الأنساب، لجلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيُوطِي (ت: ٩١١)، دار صادر، بيروت، ١٤٢٠.
- المتَّفَق والمفترق، للخطيب أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت: ٤٦٣)، تحقيق د. محمد بن صادق بن آيدن الحامدي، دار القادري، دمشق، ١٤١٧.
- المجتبى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شُعَيْب النَّسَائِي (ت: ٣٠٣)، تحقيق مركز البحوث بدار التأصيل، القاهرة، ١٤٣٣.
- المُستَفاد من مبهمات المتن والإسناد، لولي الدين أبي زُرْعَة أحمد بن عبد الرّحيم بن الحسين العراقي (ت: ٨٢٦)، تحقيق د. عبد الرحمن بن عبد الحميد البرّ، دار الوفاء، المنصورة، ١٤١٤.
- المسلسلات المختصرة المقدّمة أمام المجالس المبتكرة، لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كَيْكَلْدِي الغَلَائِي (ت: ٧٦١)، تحقيق أحمد بن أيُّوب بن محمّد الفَيَّاض، الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢٤.
- المسند، لأبي عبد الله محمّد بن إدريس المُطَّلِبي الشَّافِعِي (ت: ٢٠٤)، بترتيب علم الدين أبي سعيد سَنَجَر بن عبد الله الجاؤلي (ت: ٧٥٤)، تحقيق ماهر بن ياسين الفَحْل، دار غِرَاس، الكويت، ١٤٢٥.
- المسند، للإمام أحمد بن محمّد بن حَنْبَلٍ الدُّهْلِي المَرْوَزِي البغدادي (ت: ٢٤١)، تحقيق شُعَيْب الأرناؤوط وآخرين، مؤسّسة الرِّسالة، بيروت، ١٤٢١.
- المصنّف، لأبي بكر بن أبي شيبة: عبد الله بن محمّد بن إبراهيم العبّسي الكوفي (ت: ٢٣٥)، تحقيق أ.د. سعد بن ناصر الشّري، دار كنوز إشبيليّا، الرِّياض، ١٤٣٦.
- معالم الشُّنن، لأبي سليمان حنّـد بن محمّد بن إبراهيم الحُطَّابِي البُستِي (ت: ٣٨٨)، المكتبة العلميّة، حَلَب، ١٣٥١.
- المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين محمّد بن علي بن الطَّيِّب البصريّ المعتزليّ (ت: ٤٣٦)، تحقيق

- خليل بن محيي الدين الميسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣.
- معجم البلدان، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرؤمى الحموى (ت: ٦٢٦)، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧.
- معجم المؤلفين، لعمر بن رضا بن كحالة (ت: ١٤٠٨)، مكتبة المثنى، بيروت، ودار إحياء التراث العربى، بيروت، ١٣٧٦.
- معرفة أنواع علم الحديث، لابن الصلاح: تقي الدين أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزورى (ت: ٦٤٣)، تحقيق نور الدين بن عثري، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٦.
- معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الضبي الحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥)، تحقيق السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٧.
- المغني، لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠)، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ود. عبد الفتاح بن محمد الحلو، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤١٧.
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢)، تحقيق محمد بن عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥.
- المقنع في علوم الحديث، لابن الملقن: سراج الدين أبي حفص عمر بن علي الأنصاري (ت: ٨٠٤)، تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز، الأحساء، ١٤١٣.
- مناقب الشافعي، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨)، تحقيق أحمد بن صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٣٩٠.
- المنتخب من المسند، لأبي محمد عبد بن حميد الكبيسي (ت: ٢٤٩)، تحقيق صبحي البذري السامرائي ومحمود بن محمد بن خليل الصعدي، مكتبة السنة، القاهرة، ١٤٠٨.
- منظومة البيهقي، لعمر بن محمد بن فتوح البيهقي، ضمن شرح محمد بن عبد الباقي الزرقاني (ت: ١١٢٢)، بتعليق صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٥.
- موسوعة القبائل العربية، لمحمد بن سليمان بن الطيب (ت: ١٤٤١)، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٢١.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر الكيناني العسقلاني (ت: ٨٥٢)، تحقيق نور الدين بن عثري، مطبعة الصباح، دمشق، ١٤٢١.
- النكت على كتاب ابن الصلاح، لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر الكيناني العسقلاني

(ت: ٨٥٢)، تحقيق د. ربيع بن هادي المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠٤.

□ هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي (ت: ١٣٩٩)، وكالة المعارف، إسطنبول، ١٩٥١ م.

□ اليواقيت الثمينة في أعيان مذهب عالم المدينة، لأبي عبد الله محمد بن البشير بن حسن الأزهري، مطبعة الملاجئ العباسية التابعة لجمعية العروة الوثقى، إسطنبول، ١٣٢٤.

□ اليواقيت والذُرر شرح نُخبة الفكر، لزين الدين محمد عبد الرؤوف بن علي المناوي (ت: ١٠٣١)، تحقيق المرتضى بن الزين بن أحمد، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠.



الكشف

٢	المقدمة
٣	أهمية الموضوع
٣	الإضافة العلمية للبحث
٣	خطة البحث
٤	منهج العمل
٥	القسم الأول: الدراسة
٥	المطلب الأول: التعريف بالمؤلف
٨	المطلب الثاني: اسم الرسالة
٩	المطلب الثالث: تأريخ تصنيف الرسالة
٩	المطلب الرابع: منهج المؤلف في الرسالة
١٠	المطلب الخامس: مصادر المؤلف في الرسالة
١٢	المطلب السادس: مزايا الرسالة
١٥	المطلب السابع: المؤاخذات على الرسالة
١٨	المطلب الثامن: العلاقة بين الرسالة و"منظومة البيقونى"
١٩	المطلب التاسع: موقع الرسالة في المنهج التعليمي لمصطلح الحديث
٢٠	المطلب العاشر: وصف النسخة الخطية للرسالة
٢١	المطلب الحادي عشر: إثبات نسبة الرسالة إلى المؤلف
٢٣	ملحقات القسم الأول
٢٧	القسم الثاني: النص المحقق
٤١	الخاتمة
٤١	التأنيج
٤٣	التوصيات
٤٤	قائمة المصادر

In the Name of Allāh, the Most Gracious, the Most Merciful

Al-Fawā'id Al-Ḥisān Fī Muṣṭalaḥ Al-Ḥadīth
For Moḥammad ibn 'Abdil-'Ālī Al-Ja'farī Al-Būtījī
From eleventh century scholars
Studying and Investigation

By
Dr. Faiṣal Sayyid Moḥammad Al-Qallāf
Assistant Professor in Tafsīr & Ḥadīth Department
Shari'ah and Islamic Studies College of Kuwayt University

Extract

Hadith Sciences is one of the most important Islamic Sciences, So scholars have written many and varied books about it, including books that have not been released before, so they should be studied and published to spread their benefits.

Among these writings is a booklet by Sheikh Moḥammad ibn 'Abdil-'Ālī Al-Ja'farī Al-Būtījī, which has a unique manuscript in the Suleymaniye Library in Istanbul.

This research is a study and investigation of this booklet.

In the study section, it became clear that:

- The author is a great scholar from the eleventh century.
- His booklet is a valuable and brief one in Hadith Sciences.
- He quoted from two main sources: "Tadrīb Ar-Rawī" and "Manẓumat Al-Bayqūnī".
- His booklet is suitable for teaching students, especially beginners.

Finally, I recommended an adequate explanation of this booklet and publishing books of Hadith sciences that have not been printed before.

And all praises be to Allāh, Lord of the Worlds.

